

PROVISIONAL

A/44/PV.97
27 September 1990

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفياً مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ، ١٠٠٠

(نيجيريا)

السيد غاربا

الرئيس :

زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة : مشروع قرار [١١٤] (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا [٢٨] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطيع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصححات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ .

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيفة : مشروع قرار A/44/L.67

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتصل بهذا البند ، معرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى هايتي" ، الوارد في الوثيقة A/44/L.67 .

والآن أعطي الكلمة لممثل بليز الدائم الذي سيعرض مشروع القرار .

السيد روجرز (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينبع مشروع القرار A/44/L.67 المتعلق بتقديم المساعدة إلى هايتي من الطلبات المقدمة من السيدة ارشا باسكال ترويلوت رئيسة الحكومة المؤقتة لجمهورية هايتي في رسالتها المؤرختين في ٢٣ حزيران/يونيه و ٩ آب/أغسطس الموجهتين للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافير بيريز دي كوبيرار .

ويسعى مشروع القرار إلى كفالة الانتخابات الحرة النزيفة في هايتي في الوقت الذي تقدم فيه على درب الديمقراطية . ويعيد تأكيد الحق السيادي لشعب هايتي في اختيار مصيره ، ويطلب من الأمم المتحدة أن تقدم الدعم التقني والإداري في العملية الانتخابية في ذلك البلد . وفي طلب المساعدة من الأمم المتحدة توجز حكومة هايتي بوضوح حاجاتها الملحة في عملية مراقبة العملية الانتخابية .

ومشروع القرار A/44/L.67 يرجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوفر ، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء ، مراقبين يصلون إلى هايتي قبل تسجيل الناخبين ويفادرونها بعد الانتخابات ؛ ومراقبين إضافيين وقت الانتخابات وتسجيل الانتخابات ؛ ومساعدة في وضع خطط تضمن أمن الانتخابات ؛ ومراقبة تنفيذ الخطط المعنية بأمن الانتخابات بواسطة موظفين متخصصين .

وموقف حكومة هايتي واضح أيضا في طلب المساعدة من الأمم المتحدة ومؤداته أنها لا تود ولا تطلب إرسال من يرتدون الخوذ الزرقاء ، أو أية قوات لصيانة السلم . وجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، بعد إمعان النظر في هذه المسألة ، وإدراكا منها لطموحات هايتي في الاستقرار والحياة الديمقراطية بعد سنوات من عدم الاستقرار السياسي ، فقد أيدت مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أخبر الأعضاء أنه سيجري البت في مشروع القرار A/44/L.67 بعد ظهر يوم الجمعة ، ١٤ أيلول/سبتمبر ، بعد نظر البند ٢٨ ، "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" .

البند ٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقرير الأمين العام (A/44/960) ، والإضافة ١ و ٢) :

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/44/709/Add.1) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يذكر الأعضاء أن الجمعية ، عملاً بالمقرر د إ - ٢٤/٦ الذي اعتمدته في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ، اجتمعت في الجلسة العامة الخامسة والخمسين ، المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ، لتنظر في هذا البند ولتستمع إلى عرض الأمين العام لتقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الافريقي . وقررت الجمعية في ذلك الاجتماع أن تستأنف نظر البند ٢٨ في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لتدرس بعمق تقرير الأمين العام ، الذي عُمِّم في الوثائق A/44/960 والإضافة ١ و ٢ .

وفي هذا الصدد أود أن أوجه عناية الجمعية إلى تقرير اللجنة السياسية الخاصة الذي عُمِّم في الوثيقة A/44/709/Add.1 .

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام عرَضت على الجمعية للدراسة تقريري عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الافريقي . وقد قدمت ذلك التقرير ، الوارد في الوثيقة A/44/960 المؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ وفي إضافتيها ، استجابة للطلب الذي وجهته الجمعية إلى في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة . وقد قلت في ذلك الوقت أنني سأواصل متابعة الحالة عن كثب وسأوافي الجمعية بأية تطورات رئيسية قد تطرأ .

لقد كان الغرض من تقريري ومن البعثة التي رتبت لإرسالها إلى جنوب إفريقيا أن أكون موضوعياً مع التعبير عن أوسع مجموعة ممكنة من الآراء . ولتحقيق هذا الهدف اجتمع أعضاء البعثة مع جميع المنظمات والحركات السياسية تقريباً . وقد تفضل أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية ووفر لي نسخة من تقرير فريق الرصد التابع للمنظمة ، الذي قدم تقييمه للحالة .

قلت في تقريري إن عملية لتفكيك الفصل العنصري من خلال المفاوضات قد ابتدأت ، وإن كانت لا تزال في مرحلة مبكرة . وقد جرى اتخاذ عدد من التدابير لتهيئة مناخ ملائم للمفاوضات . وفي هذا الصدد ، كان الإجراء الذي اتخذته حكومة جنوب إفريقيا لرفع الحظر عن الأحزاب والحركات السياسية ذات أهمية خاصة .

في الوقت الذي رحب فيه بتلك التطورات ، أوضحت بجلاء أن التدابير الهامة الأخرى التي نصت عليها الجمعية العامة في إعلانها لا تزال يتبعين الوفاء بها بكاملها . وتشتمل هذه الإجراءات على إطلاق سراح السجناء والمحتجزين السياسيين ، وإنهاء حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ، وإلغاء جميع التشريعات التي تستهدف تقييد النشاط السياسي . وإزالة جميع القوات من البلدات ووقف جميع المحاكمات السياسية وعمليات الإعدام السياسية .

لقد انقض شهراً على عرض تقريري . مع ذلك فإنني آسف أنه لا يمكنني أن أخبر الجمعية اليوم أن هذه التدابير قد نفذت برمتها ، مع أنه جرى اتخاذ مزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه . إن ما شددت عليه في ذلك الوقت لا يزال قائماً - أي أن مقاومة التغيير مستمرة من جانب هيكل نظام الفصل العنصري الراسخ ، كما أن التشريعات الأمنية القائمة لا تزال تحول دون قيام نشاط سياسي حر . وأكملت أيضاً على الحاجة إلى معالجة مسألة العنف في ناتال ، على الأقل ، على جناح السرعة وعلى أعلى المستويات . فإذا ما سمح لها بأن تستمر دون كبح ، فإنها يمكن أن تعوق عملية التحول السياسي الحالية .

كما أعربت عن الأمل أن يحرز مزيد من التقدم نحو إيجاد مناخ مناسب للمفاوضات على ضوء الاتصالات التي ابتدأت بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا . وفي هذا الإطار ، سرت بالنتائج الناجحة لاجتماعهما في بريتوريا في ٦ آب/أغسطس ، والمنصوص عليها في بيانهما المشترك . ومما لا شك فيه أن تنفيذ شتى الاتفاques الواردة في الوثيقة سيعزز إمكانية البدء في مفاوضات مضمونة في وقت مبكر تضم جميع الأطراف المعنية .

وأقر الإعلان المشترك ، بصورة خاصة ، توصيات الفريق العامل المؤلف من الطرفين ، المشار إليها في الفقرتين ٤٢ و ٤٣ من تقريري والمعنية بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإصدار عفو عام . وبمقتضى أحکامه سيجري وضع خطة لإطلاق سراح السجناء المنتسبين إلى المؤتمر الوطني الأفريقي ، وكذلك إصدار عفو عام عن مجموعات من الأشخاص على نحو تدريجي . وتعهدت الحكومة بالنظر في رفع حالة الطوارئ في ناتال في أسرع وقت ممكن وإلغاء بعض أحكام قانون الأمن الداخلي . واتخذ المؤتمر الوطني الأفريقي أيضا خطوة إيجابية جدا بإعلانه في تلك الوثيقة تعليقه لجميع الأعمال المسلحة .

"من أجل التحرك بأقصى سرعة ممكنة نحو توسيوية سياسية سلمية يتفاوض

عليها وفي إطار الاتفاques التي تم التوصل إليها"

يعبر إعلان بريتوريا عن تصميم ووضوح في الرؤيا ، فيما أنه جرى التوصل إليه في وقت اتسم بجيشان قومي كبير . فلم تسمح الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي لتيار العنف المتضاد بأن يخرجهما عن المسار الذي اختطاه . وفي هذا الصدد ، فإنني على يقين بأن الجمعية العامة تشاطرني مشاعر الآسى والقلق العميق لاستمرار حلقة العنف المتتسارعة في جنوب أفريقيا . فإنها في الواقع قد تمزق نسيج التفاهم البشّر الذي بدأ نسجه . إذ نرى كل يوم تقارير عن وفيات وعن نشوب أعمال عنف . وتعزى أسباب العنف إلى النزاع الفئوي وإلى تعقيد تكوين عناصر قوى الأمن وإلى الأنشطة الإرهابية التي يمارسها اليمين المتطرف . إنني لا أعتزم توجيه اللوم إلى أحد أو إلقاء

المسؤولية على أحد . إن حفظ الأمن والنظام واجب أساسى للحكومة ، ولكن يتتعين على جميع الأطراف المعنية أن تساهم في تهيئة المناخ الملائم لإجراء مفاوضات غير معاقة بالخوف .

سأكون مقصرًا إن لم أعرب عن قلقى العميق إزاء الاتهامات المتزايدة المتمللة بتقصير عناصر قوى الأمن في هذه الحوادث . وهذا من أكثر الأمور مداعاة للقلق ، لأن نهوض هذه القوات بمسؤوليتها بكفاءة يتطلب أن تحوز ثقة الشعب .

بين التقرير الأخير للجنة غولديستون للتحقيق ، التي أنشأتها حكومة جنوب إفريقيا ، سوء تصرف بعض مسؤولي الشرطة ، ويدعو إلى إجراء تحقيق مستقل في الحوادث التي تنطوي على تورط قوات الأمن فيها . لقد ألمت حكومة جنوب إفريقيا نفسها بدراسة رفع حالة الطوارئ في ناتال في أقرب فرصة ممكنة . ويحذوني الأمل أن يُنظر أيضًا على نحو عاجل في قوانين الطوارئ التي فرّضت مؤخرًا في مقاطعة ترانسفال .

وكما جاء في تقريري ، أضرت قوانين الفصل العنصري ولوائح الأمن القمعية بالهدوء المحلي وأثرت سلبًا على شعور الناس بالأمن والرفاهية . ويسعدني أنلاحظ أن حكومة جنوب إفريقيا في إعلانها المشترك مع المؤتمر الوطني الإفريقي قد تعهدت بأن : "تواصل استعراض تشريعات الأمن وتطبيقاتها لتتضمن ممارسة النشاط السياسي الحر وبغية إدخال تعديلات على التشريعات في الدورة البرلمانية المقبلة" .

ويحدوني الأمل أيضاً في أن تلقي في وقت مبكر هيكل الفصل العنصري التشريعية الأساسية ، التي أعلنت الحكومة أنها تخطط لإلغائها في أوائل العام المقبل . إن جميعحركات والمنظمات السياسية تقريباً في جنوب إفريقيا لاتزال مقتنة ، وهذا وارد في تقريري ، بأن التمييز العرقي سيظل يشكل هيكل مجتمعها حتى تزال دعائم الفصل العنصري .

لقد أسهمت هذه في الإنقسامات الاجتماعية والاقتصادية التي لاتزال بحاجة إلى التغلب عليها . وبالفعل ، فإن العنف الحالي ينظر إليه على نطاق واسع على أن جذوره تمتد في هيكل الفصل العنصري : سياسة الأوطان ونظام العمالة المهجرة .

إننا نمر الآن بنقطة تحول تعزز فيها العملية السياسية بالتزام حكومة جنوب إفريقيا ، في ظل الرئيس دي كلينك ، بحل نظام الفصل العنصري ، وبالمبادرة البناءة التي اتخذها المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا بزعامة نائب رئيسه السيد نلسون مانديلا . وأرى أن تدابير بناء الثقة على جميع المستويات بوسعيها أن تخفف العنف وتتيح احراز تقدم لا يعوقه شيء نحو مجتمع موحد غير عرقي . وإنني واثق بأن الغالبية العظمى لبناء جنوب إفريقيا والمجتمع الدولي تتمنى تحقيق ذلك الهدف .

أود أن أشير إلى برنامج العمل الوارد في الإعلان الذي أصدرته الجمعية العامة والذي قرر ، في جملة أمور ، زيادة الدعم الشامل لمعارضي الفصل العنصري ، والمراعاة التامة لحظر توريد السلاح الالزامي ، وضمان عدم تخفيف المجتمع الدولي للتدابير الراهنة الرامية إلى تشجيع نظام جنوب إفريقيا على استئصال الفصل العنصري حتى يتتوفر الدليل الواضح على إحداث تغيرات هامة لا يمكن الرجوع فيها . وبوسعي أن أبلغكم أن الدول الأعضاء ، باستثناءات قليلة جداً ، التزمت ببرنامج العمل ، وهذا يبدو في ردود الحكومات التي اهتمت بالرد .

إن الأمم المتحدة والأمين العام لا يمكنهما أن يقوما في هذا الشأن بأكثر مما قرره مجلس الأمن والجمعية العامة بالتحديد . إن الإصرار الجماعي من جانب الجمعية على قرارها هو الذي يمكن أن يضمن تنفيذ برنامج العمل على أحسن وجه .

إن بوسع الأمم المتحدة أن تدعي بفخر له ما يبرره أن الاجتماع الدولي المتمثل في الإعلان الخاص بالفصل العنصري وفر دفعه لعملية التغير التي بدأت في جنوب إفريقيا . الإجماع هو الذي وحد الجمعية . والاجماع هو الذي ينبغي أن يبقى عليه . والاجماع هو الذي يجب أن يوحد جنوب إفريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر الأمين العام على تخصيصه

هذا الوقت لإبلاغ الجمعية بالتطورات الهامة في الحالة منذ إصداره تقريره في شهر تموز / يوليه .

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الثاني صباح اليوم ، أود أن أقترح إغفال قائمة المتكلمين في المناقشة اليوم الساعة ١٨٠٠ .
إذا لا يوجد اعتراف ، سيتقرر ذلك .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لهذا أطلب إلى الممثلين

الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يتفضلوا بإدراج اسمائهم على قائمة المتكلمين بأقرب وقت ممكن .

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، السيد ابراهيم غمباري ممثل نيجيريا .

السيد غمباري (نيجيريا) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، من دواعي سوري الخاص فعلاً أن أهتكم مرة أخرى بمناسبة رئاستكم للجمعية العامة في اجتماعها الاستثنائي هذا المكرس للفصل العنصري وأشاره المدمرة في الجنوب الأفريقي . إن الجلسات الحالية للجمعية العامة تعد المناسبة الرابعة التي تترأسون فيها شؤوننا . ولذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لاهتكم مرة أخرى على الأسلوب الذي أدرتم به شؤون الجمعية خلال رئاستكم . ويجدوا وفدي بلادي واللجنة الخاصة الأمل في أن تساعد مهاراتكم الدبلوماسية مرة أخرى على اختتام هذه الدورة موحدة بالشكل الذي كانت عليه عندما جرى التركيز على هذه المسائل في شهر كانون الأول / ديسمبر الماضي .

(السيد غمباري ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

إنني أتكلم صباح اليوم نيابة عن وفد بلادي واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وبهاتين المفتين ، أود أن أهنئ الأمين العام على تقريره المطروح علينا الان . فاللتقرير شامل حقا ويوضح الحالة داخل جنوب افريقيا . وإن أعضاء الجهاز العامل مع الأمين العام يستحقون ثناءنا على التقرير المفصل الذي يوشك الاجتماع الاستثنائي على النظر فيه .

في عام ١٩٨٨ ، عندما طلبت نيجيريا عقد دورة استثنائية خلال الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز في نيكوسيا ، الأمر الذي أعيد تأكيده في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، اعتقדنا أن الوقت قد حان لاعضاء المجتمع الدولي كي يحلوا بطريقة ثابتة موضوع سياسة الفصل العنصري البغيضة وذلك بالتعبير عن التزامهم الموحد وعن إرادتهم السياسية حتى يمكن حل الفصل العنصري بالفعل بطريق سلمي . وإن الأحداث التي وقعت في الجنوب الافريقي منذ الدورة الاستثنائية لعام ١٩٨٩ ، تعزز مجددا إيماننا واقتناعنا بأن أعضاء المجتمع الدولي يمكنهم ، إنطلاقا من وحدة الهدف ، جعل جنوب افريقيا بلدا حررا موحدا غير عرقي خاليا من العنف وسفك الدماء .

لقد لاحظ وفد بلادي بعض التطورات الايجابية في جنوب افريقيا منذ عقدت الدورة الاستثنائية في ١٩٨٩ . وما يلاحظ من بين التطورات ، التدابير التي اتخذها دي كلينك لإجراء إصلاح والتي اعلنت عند افتتاح البرلمان يوم ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ . لقد أعلنت حكومة دي كلينك في ذلك الاعلان أن هدفها النهائي هو :

"... حكم دستوري وعادل تماما يحظى فيه كل فرد من السكان بحقوق ومعاملة وفرصة متساوية في جميع مجالات الحياة الدستورية والاجتماعية والاقتصادية" .

ومنذ ذلك الوقت افرج عن بعض السجناء السياسيين ، بما في ذلك السيد نيلسون مانديلا ، الذي أصبح ببساطة أعظم مثل لمقاومة شعب جنوب افريقيا المضطهد ، بل ضمier ذلك الشعب . وبالاضافة الى هذا ، رفع الحظر عن التشكيلات السياسية في جميع أنحاء البلاد .

وفي شهر حزيران/يونيه ، رفعت حالة الطوارئ التي كانت مفروضة في جميع أنحاء البلاد ، عدا في إقليم "ناتال" ووطن "زوازولو" . وفي شهر حزيران/يونيه أيضا ، قوض برلمان جنوب افريقيا واحدة من دعائم قانون الفصل العنصري بامتداد التشريع المتعلق بقانون أماكن الترفيه العامة وباللغاء القانون الخام بالحفاظ على أماكن الترفيه المنفصلة رقم ٤٩ لعام ١٩٥٣ . وسيدخل هذا إلى حيز التنفيذ في شهر تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام .

إلا أن من أهم التطورات الكبرى داخل جنوب افريقيا منذ عقد السدورة الاستثنائية بشأن هذا البند من جدول الأعمال ، الاجتماع الرئيسي الذي عقد في غروت شور ، بكين تاون بين ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والحكومة بفرض إزالة العقبات القائمة أمام إجراء المفاوضات . وهذه "المحادثات بشأن المحادثات" استمرت حتى أواخر الشهر الماضي ، ونحن الان بانتظار بدء المفاوضات على النحو الأكمل . ورغم هذا ، بدأت عملية تغير في جنوب افريقيا ، وهي عملية تتبعها كثيرا من الأمل بشأن جنوب افريقيا ديمقراطية مقبلة ، ولكنها ايضا عملية تحفها عقبات خطيرة . وفي المحادثات الأخيرة ، وافق المؤتمر الوطني الافريقي على وقف الكفاحسلح وتمكين المفاوضات من أن تبدأ بشكل مناسب . وتلك التغيرات تعد معالم هامة في الكفاح ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتاريخه .

وبقدر أهمية هذه التغيرات ، يعتقد وقد بلادي اعتقادا راسخا بأنها لا تحل السبب في حل الفصل العنصري عملية لا يمكن عكس اتجاهها . وعلى سبيل المثال ، لا يوجد من بين الشروط الخمسة الواردة في الإعلان الذي جرى التوصل إليه بتوافق الآراء لتهيئة مناخ موات للمفاوضات ، إلا شرط واحد فقط جرى الوفاء به هو رفع الحظر على المنظمات السياسية . بل إن الحكومة العنصرية لم تبد الاستعداد الكافي للوفاء باثنين على الأقل من المبادئ الرئيسية في الإعلان ، مما الحق في التصويت المتساوي الشامل باقتراع غير عرقي ، وإنشاء نظام اقتصادي يعزز رفاهية جميع أبناء جنوب افريقيا .

وهذا يقودني الى مسألة الضغط الدولي ، في الآونة الأخيرة بذلت بعض الدول الأعضاء جهوداً للتخفيف من حدة العقوبات على جنوب إفريقيا ، تحت ذريعة أنه ينبغي مكافأة الرئيس دي كلينتون على التقدم الطفيف الذي أحرزه ذلك البلد حتى الآن . وتلقاء الدعوة تكررها مرة أخرى بعض البلدان التي جادلت من قبل ضد فرض جزاءات اقتصادية شاملة ، مستندة إلى أساس واحد هو أن تلك الجزاءات ستؤثر بشكل أكبر على أبناء جنوب إفريقيا السود . ويبدو وفدي أن يؤكد مجدداً على أن الجزاءات الشاملة فعالة حقاً ، وأنه قد ثبت أنها عندما تستخدم مع المقاومة الداخلية لحركات التحرر تكون دينامية في التغيرات الجارية في جنوب إفريقيا .

لماذا إذن ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخل عن هذه التدابير التي يرى وفدي أنها البديل الوحيد المنشوق به عن إحداث التغيير بالعنف وسفك دماء بلا داع . وبناء على ذلك ، سيقوم وفدي ، في هذا الصدد ، بتجديد مناشدته للمجتمع الدولي للنظر في تكتييف الجزاءات الشاملة على نظام بريتوريا . وقد تبدو دعوتنا متنافرة مع المزاج الدولي العام ، وبخاصة على ضوء ما أحرز في الأشهر الأخيرة من "تقدم" يشاد به بصفة عامة . إن ذلك "التقدم" المحمود لا تدعمه الحقائق داخل جنوب إفريقيا ، كما أن تقرير الأمين العام المطروح أمامنا يؤيد موقفنا . إن استمرار وجود الدعائم الأساسية للفصل العنصري - مثل اللوائح الأمنية القمعية ، وسياسة الباتوتانات ، والعنف المستمر الذي تؤيده وتشجعه شرطة الدولة - يجعل من الصعب إلى حد بعيد أن نقنع بأنه قد أحرز تقدماً ملحوظاً يمكن أن يكون مبرراً كافياً للتخفيف من الجزاءات القائمة .

إننا نجتمع اليوم لتقييم تطور هذه العملية . وأساس تقييمنا ، بالطبع ، هو التقرير الذي طلبه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من الأمين العام . وتقرير الأمين العام بضماناته المختلفة يقدم صورة مفصلة وشاملة للتطورات في جنوب إفريقيا .

(السيد غمباري ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، رحّبت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في بيان صدر بوصفه الوثيقة GA/AP/1988 ، بالتقدير ، ووافقت على تقييم الأمين العام بأنه على الرغم من أن عملية التغيير في جنوب افريقيا قد بدأت فإنها ما زالت في مرحلة أولية . في ذلك البيان أشارت اللجنة الخاصة الى أن التقدير :

"يضع حدًا بشكل نهائي للاراء المغرض عنها في بعض الدوائر والقائلة بأنه قد حدث بالفعل في جنوب افريقيا تغييرات عميقة لا رجعة فيها" .
وتود اللجنة الخاصة أن تعلناليوم من جديد أنه ما زال يتطلب إحداث تغييرات عميقة لا رجعة فيها .

ويجدر أن نتذكر أن الاعلان أوضح أن حكومة جنوب افريقيا في حاجة الى القيام بسلسلة من التدابير لخلق المناخ المؤاتي للمفاوضات ، وأعني بذلك الافراج عن جميع السجناء السياسيين والمحتجزين دون شروط ، والاجماع عن فرض آلية قيود عليهم ، ورفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل من يخضع للحظر والتقييد من منظمات وأشخاص ، وترحيل جميع القوات من البلدات ، وإنهاء حالة الطوارئ والبقاء جميع التشريعات التي تستهدف تقييد النشاط السياسي مثل قانون الامن الداخلي ، ووقف جميع المحاكمات السياسية والبقاء أحکام الاعدام السياسية .

من بين الشروط الخمسة التي نص عليها الاعلان ، لم ينفذ بالكامل سوى رفع الحظر عن الأحزاب والحركات السياسية . وحتى بالنسبة لهذا الامر فإن الخطأ تحف به بسبب أحکام التشريعات القمعية - وبخاصة قانون الامن الداخلي - التي ما زالت تهدد الانشطة السياسية الطبيعية .

منذ صدور تقرير الأمين العام أحرز مزيد من التقدم في تنفيذ بعض التدابير الأخرى ، ولكن لا تزال الحقيقة أن الشروط لم تتنفذ بكمالها . وتؤمن اللجنة الخاصة ايماناً راسخاً بأن تنفيذ هذه التدابير ينبغي أن يكون أولوية ومسؤولية حكومة جنوب افريقيا . والى أن يتتسنى تنفيذ هذه التدابير ، لا يمكن القول بأن مناخ النشاط السياسي الحر موجود في جنوب افريقيا ، وهكذا يظل :

"الشرط الأساسي الذي يكفل مشاركة الشعب نفسه في عملية إعادة تشكيل

بلده".

غير مستوف بعد .

ولئن كانت اللجنة الخاصة ترحب بالتقدم المحرز صوب التغيير في جنوب افريقيا ، وتحيط علماً بنية الرئيس دي كليرك المعلنة بشأن إزالة الفصل العنصري ، فإنها ما زالت تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف ، وبخاصة ذلك الذي يحدث في ناتال ومؤخراً في مقاطعة الترانسفال . ويتوفر تقرير الأمين العام في الفقرات ٨٨ إلى ١٢١ آراء طائفة عريضة من المنظمات وكذلك حكومة جنوب افريقيا ، فيما يتعلق بمصادر ذلك العنف والتدابير التي يمكن اتخاذها لإحلال السلم في هاتين المنطقةين . وتود اللجنة الخاصة أن تؤكد أن مصدر العنف في جنوب افريقيا هو في المقام الأول استمرار وجود الفصل العنصري وسياساته وممارساته وهيأكله ، علاوة على الأعمال التي ترتكبها جماعات الجناح اليميني التي تعارض التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا .

لقد تلقينا تقارير عديدة من جهات مختلفة من بينها مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ومجلس كنائس جنوب افريقيا ، والمجلس المستقل للتحقيق في القمع غير الرسمي في جنوب افريقيا ، ومؤخراً ، اللجنة الدولية للقانونيين ، وذلك فيما يتعلق بهذا العنف المتزايد في أنحاء مختلفة من جنوب افريقيا . وكان الموضوع المشترك في هذه التقارير هو أن أعمال العنف هذه ما هي إلا محاولات مدبرة لتقويض العملية السياسية الحالية . وقد أعلنت اللجنة الدولية للقانونيين في تقريرها أن هناك ستة مجالات يتعمق على حكومة جنوب افريقيا أن تتصرف فيها ، ويتعلق أحدها بانضباط قوات الشرطة ونزاهتها في تأدية واجباتها في ناتال . وأكدت اللجنة أن الحكومة ينبغي أن ترفع حالة الطوارئ في ناتال لعدم وجود حاجة إليها ، حيث أن السلطات لديها الصلاحيات القانونية الكافية للسيطرة على الحالة . ووفقاً للجنة الدولية للقانونيين فإن :

"حالة الطوارئ تشجع أفراد الشرطة على عدم التقيد بالأصول وكسر

القواعد لأنهم يتمتعون بمحابيات واسعة النطاق في ظل استمرار حالة الطوارئ" .

(السيد غمباري ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

وتتباش تلك الملاحظة مع الفقرة ١١٣ من تقرير الأمين العام التي تشكك بشكل خطير في حيدة ونزاهة شرطة جنوب افريقيا وقوة الشرطة في كوازولو . وفي هذا الصدد ، أود أن أقتبس من بيان بعث به مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا الى اللجنة الخاصة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أعلن فيه المؤتمر بوضوح أن :

"قوات الجنح اليميني القوية المضادة للثورة تسيطر الان على حياتنا اليومية ، فالابرياء من الرجال والنساء والاطفال يقتلون ويُشوهون يوميا ، وتدمى الآلاف من المنازل . لماذا يحدث هذا الان ؟ لماذا نشهد تصاعدا في العنف بعد نشر محاضر اجتماعات بريتوريا التي كان من أهم قراراتها تعليق الكفاح المسلح من جانب المؤتمر الوطني الافريقي ؟

"الواضح هو أن هناك محاولات مدبرة لتقويض تماسك المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات الديمقراطية ، وتعويق عملية الانتقال السلمي الى جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية .

"إن المسؤولية عن ذلك تقع مباشرة على عاتق حكومة جنوب افريقيا . بل ، وكما خلصت لجنة غولdstون ، هناك أدلة ساحقة على وحشية الشرطة . إن أفراد شرطة جنوب افريقيا وقوة جنوب افريقيا الدفاعية يشاهدون علينا في صحبة جماعات الأمن الأهلي المسلحة أثناء اجتياجها البلدات .

"وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة الموجهة الى الدولة منذ منتصف تموز/ يوليه بأن هذه الهجمات كان يجري التخطيط لها وتنسيقها ، فإن الدولة لم تفعل شيئا على الاطلاق لمحاسبة مرتكبيها . وكل هذا يجري تحت ستار يسمى عنف السود ضد السود ، وبكل بساطة يزيح المسؤولية عن هذا الصراع عن كاهن الفصل العنصري . ومع ذلك هناك شواهد لا سبيل الى دحضها على أن قوى الفصل العنصري تكمن وراء هذا العنف .

(السيد غمباري ، رئيس اللجنة
الخامسة لمناهضة الفعل العنصري)

"إن التغييرات العميقة التي لا رجعة فيها لم تحدث . وهناك حاجة إلى تكثيف الضغط على جنوب إفريقيا لتهذيب قواها الأمنية والوفاء بالشروط المنصوص عليها في قرار الأمم المتحدة الخاص بالفصل العنصري والمتخذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ لضمان النشاط السياسي الحر . إذ أنه لا تتوفر أية امكانية للنشاط السياسي الحر عندما تقوم جماعات الأمن الأهلي المسلحة والشرطة بقتل وتشويه وملaqueة الناس الذين يريدون أن يمارسوا حقهم في الاجتماع أو التنظيم أو الكلام أو الاحتجاج بالوسائل السلمية" .

إن تحليات أحداث العنف الأخيرة ، وبخاصة تلك التي أجرتها المجلس المستقل للتحقيق في القمع غير الرسمي في جنوب إفريقيا ، تخلع إلى أن العنف الجاري حاليا لا يوجد له تفسير إلا في تضافر الصراع السياسي والظروف المادية التي تطفى على قضايا الهوية العرقية . ويؤكد المجلس في تفسيره للعنف الجاري في المستقطنات غير المختلطة الواقعة حول سويفتو أن الأحوال المروعة السائدة في المستقطنات وفي مخيمات وضع اليد باتت تحمل في طياتها احتمالات انفجار العنف . وعلى حد تعبير المجلس فإن : "المستقطنات أصبحت نقطة اشتعال للمواجهات الدامية . ولكونها معزولة وأشبه بالسجون في أكثر الأحيان ، فإنها تعد مرتعا خصبا لنعرة رجولية عدوانية لا يكبحها العامل الحضاري المتمثل في وجود العائلات .

(السيد غمباري ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

"ويساعد العيش في المستقطنات على إنماء هوية الجماعة ، لأن المستقطنات كانت تاريخياً مسيرة على أسس اثنية . ثانياً ، يمر سكان المستقطنات في تجارب يومية مشتركة تجعل تنظيمهم ضرورة ملحة . ونتيجة لذلك ، تصبح بعض المستقطنات معاقل لمنظمات معينة . وهذا يساعد على القاء بعض الضوء على الطابع المنظم للعنف الحالي الدائر بالقرب من هذه المستقطنات . إن العنف الذي نشهده ليس انفجارات تلقائياً للصراع الثنائي" .

بيد أن أعرابنا عن القلق ، كما ذكرنا ، إزاء أعمال العنف الجارية لا ينبغي أن يصرفنا عن الاعتراف بأنه قد أحرز بالفعل تقدم هام نحو إزالة بعض العرقيات في عملية المفاوضات . وإنني أشير إلى الاتصالات التي جرت بين المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب إفريقيا وحكومة جنوب إفريقيا .

إن محاضر اجتماع التفاهم المعقود في بريتوريا في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ هامة لسبعين : الأول ، أنها نصت على الاتفاق على توصيات الفريق المستقل المتعلقة بالافراج عن السجناء والعفو عنهم . ومن الممكن الآن توخي الإفراج عن السجناء وتمكين الأشخاص المنفيين من العودة إلى البلد الذي ولدوا فيه . ثانياً ، اعلن المؤتمر الوطني الأفريقي أنه سيوقف جميع عملياته العسكرية :

"من أجل التقدم بأسرع ما يمكن نحو تسوية سياسية سلمية قائمة على التفاوض في إطار الاتفاques التي تم التوصل إليها" .

وإننا نلاحظ أيضاً قرار حكومة جنوب إفريقيا أن تنتظر في رفع حالة الطوارئ في ناتال في أقرب وقت ممكن والغاها بعض أحكام قانون الأمن الداخلي . وإننا نؤكد على ضرورة رفع حالة الطوارئ السارية حالياً في بعض مناطق مقاطعة ناتال . وبالإضافة إلى ذلك لا نزال في اللجنة الخاصة على اقتراح بأن الغاء التشريعات القمعية يمثل خطوة جادة نحو السماح بالنشاط السياسي الحر .

وفي هذا السياق نوافق على النتائج الواردة في تقرير فريق الرصد المشبّق عن اللجنة الفرعية المعنية بالجنوب الأفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية . فقد

(السيد غمباري ، رئيس اللجنة

الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

خلص التقرير الى أن جميع الدعائم الرئيسية للفصل العنصري وأشارها القمعية والهدامة لا تزال على حالها . وانتهى الى أنه لا ينبغي اعتبار ما دون الوفاء بجميع الشروط الضرورية لإقامة المناخ اللازم للتفاوض كافيا لتلبية الشروط الواردة في الإعلان .

أود الان أن انتقل الى برنامج العمل الوارد في الإعلان . في حين أن التوافق في الآراء لا يزال قائما بشكل عام مع قليل من الاستثناءات ، فإن هناك ميلا يدعو الى القلق نحو تخفيف الضغط على حكومة جنوب افريقيا . وإنني لا أرى في هذا الميل خطأ جسيما فحسب بل أيضا ردا سابقا لowanه على العملية الجارية في جنوب افريقيا .

من الضروري أن نتذكر أن الإعلان يدعو جميع البلدان الى التقيد بحظر الأسلحة الالزامي ، والمجتمع الدولي الى عدم التخفيف من شدة التدابير القائمة الرامية الى تشجيع نظام جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري ، الى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها .

. ومن المعترف به على نطاق واسع أن التغييرات العميقة التي لا رجعة فيها لم تحدث بعد في جنوب افريقيا . وكما هو واضح من الاحداث الأخيرة في ذلك البلد فإن العملية المقبلة ستكون صعبة وещدة . وأعتقد أنه أصبح من الحاسم أكثر من ذي قبل أن يواصل أعضاء المجتمع الدولي ضغطهم على حكومة جنوب افريقيا ، لتشجيع الشروع بعملية ترمي الى هدف القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لا عرقية . وسيكون هذا التوقع متمنيا بالفعل مع التأييد الثابت الذي يحظى به شعب جنوب افريقيا على الدوام من الأمم المتحدة .

وتود اللجنة الخاصة أن تدعو الى تكثيف الضغط على النظام العنصري لاجباره على اتخاذ تدابير أسرع للقضاء على الفصل العنصري . وسيكون لهذا الاجراء من جانب المجتمع الدولي قيمة لا تقدر بثمن في ساعة الحاجة لشعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل الديمقراطية والسلم . وبالعبارة التي استخدمها مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا :

(السيد غمباري ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

"إن أعمالنا الان ستعني الحياة أو الموت للآلاف من مواطنينا الذين

كانت جريمتهم الوحيدة معارضتهم الفصل العنصري".

وإذ نجدد دعوتنا إلى تشديد الجزاءات فإلينا نسترشد بموقف المؤتمر الوطني الأفريقي وبمواقف حركات التحرير الأخرى داخل جنوب إفريقيا . ونسترشد بوجه خاص ببيان الذي ألقاه السيد مانديلا من على منبر هذه القاعة العظيمة بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عندما كان في ضيافة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . فقد دعا الأمم المتحدة في ذلك البيان ، بحماس وبصورة قاطعة ، إلى :

"بذل قصارى جهدها للحفاظ على ما حققته من وحدة حينما اعتمدت الإعلان

المتعلق بجنوب إفريقيا في كانون الأول/ديسمبر الماضي" . (A/44/960 ، ص ١٣٧)

وقال أيضاً :

"لم يحدث في جنوب إفريقيا شيء يستدعي إعادة النظر في المواقف التي اتخذتها هذه المنظمة في كفاحها ضد الفصل العنصري . ولذلك نحث بقوه على عدم ارخاء التدابير القائمة . ولا بد من الإبقاء على الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة والحكومات فرادى" . (المراجع نفسه)

وتوصي اللجنة الخاصة أعضاء المجتمع الدولي بهذا الموقف لأن ما قاله سليم الان بقدر ما كان سليماً حينئذ .

في الختام ، أود أن أذكر الجمعية العامة بأنَّ أغلبية شعب جنوب إفريقيا لا تتوقع ، كما قال توماس جفرسون ، التحول من الاستبداد إلى الحرية على كف الراحة . إنها تدرك أنَّ السبيل الذي اختارته نحو الديمقراطية وإقامة مجتمع جديد في جنوب إفريقيا لن يكون خالياً من العقبات . ولا بد لنا بالمثل أن نذكر أنفسنا بـ بتهميمهم على سلوك ذلك السبيل بمساعدة المجتمع الدولي ، بالقدر الممكن والضروري . وفي هذا السياق أدعو الجمعية العامة إلى الحفاظ على توافق الآراء التاريخي الذي تحقق في عام ١٩٨٩ . فلنمضي سوياً مع شعب جنوب إفريقيا نحو هدف إقامة جنوب إفريقيا جديدة ، البلد الذي آمل أن يحتل مكانه الصحيح في أسرة الأمم .

السيد شاموياري (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أستهل بياني بالاشادة بشقيقى ، الميجر جنرال جوزيف غاربا ، وزير الدولة فى نيجيريا ، على الطريقة البارعة التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . وأود أيضاً أن أهنىءه على رئاسته للدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . وإنني على يقين من أن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة تكللت بالنجاح بفضل مهارته الدبلوماسية المعروفة .

وبالاضافة الى ذلك ، أود أن أسجل امتناننا للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على الطريقة التي قاد بها منظمتنا عبر أوقات التغير السريع ، وأثني عليه على التقرير الشامل الذي أعده لنا عن العملية السياسية الحالية في جمهورية جنوب افريقيا . ويفطري التقرير مجموعة واسعة من المواضيع ويطرح الكثير من المسائل الهامة في السعي الى تحقيق السلم في منطقة الجنوب الافريقي . وقد علق على ذلك التقرير في بيانه هذا الصباح ، وسنجد أن الملاحظات التي قدمها ستكون مفيدة للغاية للمناقشة التي سنجريها .

تعقد هذه الدورة المستأنفة بصورة خاصة لتقرير ما اذا كانت حكومة بريتوريا على استعداد في النهاية للاستجابة لقرارات المجتمع الدولي والانتقال نحو تحقيق نظام ديمقراطي ووقف المذابح في البلاد . لقد حدد إعلان اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعه لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعتمد في هراري في آب/أغسطس من العام الماضي ، مجموعة من التدابير التي ينبغي الاضطلاع بها بغية التوصل الى حل تفاوضي لمشكلة الفصل العنصري . وقد أيد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ هذه الوثيقة التي شكلت أساساً للإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة بدورها في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

وقد طلبت الجمعية العامة بعد ذلك الى الأمين العام أن يبعث بنسخ من هذا الإعلان الى حكومة جنوب افريقيا وأن يعد تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذه . وقد قدم الأمين العام بالفعل في ١ تموز/يوليه من هذا العام تقريره ، وهو التقرير الذي ناقشه الان .

فليكن الامر واضحا دون لبس : إن الجمعية العامة عند اعتمادها الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الافريقي لم تترك للتكهنات الفردية معايير الحكم على إحراز التقدم في تهيئة الظروف الازمة لإجراء الحوار في جنوب افريقيا . فالإعلان يورد خمسة إجراءات ضرورية لتهيئة المناخ اللازم لإجراء المفاوضات في جنوب افريقيا ويطلب بريتوريا أن "تستجيب بإيجابية" (القرار دل - ١/١٦ ، الفقرة ٥) وبسرعة في تنفيذها . وهذه الشروط التي يتعين على بريتوريا أن تفي بها ، كما نعرفها جميعا ، هي : أولا ، إطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين دون شرط ؛ ثانيا ، رفع جميع أشكال الحظر والقيود على جميع المنظمات والأفراد المحظورين والمقيدين ؛ ثالثا ، إخراج جميع القوات من الاوطان ؛ رابعا ، إنهاء حالة الطوارئ وإلغاء كل التشريعات الرامية الى تقييد النشاط السياسي ، مثل قانون الامن الداخلي ؛ وخامسا ، وقف جميع المحاكمات السياسية والإعدامات السياسية .

إن رئيس اللجنة ، ممثل نيجيريا ، قد تكلم بالتفصيل عن هذه التدابير والطريقة التي اتبعت في صياغتها كما تظهر في القرار الصادر في كانون الاول/ديسمبر الماضي . ولن أخوض في هذه التدابير الان ، بل سأدخل مباشرة بدلا عن ذلك في مسألة تنفيذها .

هذه هي المعايير التي يجب استخدامها لتقدير التقدم المحرز في تهيئة المناخ اللازم لإجراء المفاوضات في جنوب افريقيا ، قدر ما يتعلق الامر بالجمعية العامة . ولا يمكن أن تكون هناك معايير أخرى . ربما أن فريق الامين العام قد تأثر بالطريقة التي قوبل بها وللسماح له بالعمل في جنوب افريقيا ؛ ولكن قدر ما يتعلق الامر بعدم تنفيذ المعايير الخمسة المذكورة أعلاه ، لم يحدث في نظر هذه الجمعية العامة أي "تغير هام" في المناخ السياسي في جنوب افريقيا . ويسري أن الامين العام في بيتهاليه اليوم قد أكد على هذه الحقيقة .

ومن المثير للاهتمام بحق أن تقرير الامين العام يذكر أنه من بين المعايير الخمسة المطلوبة من حكومة جنوب افريقيا عن طريق الإعلان ، لم ينفذ تنفيذا تماما

إلا شرط واحد هو : شرط رفع جميع القيود على المنظمات والأفراد المحظوظين والمقيدين . فكيف يمكننا أن نتكلّم بأمانة تامة عن إحراز تقدم هام في هذه الحالة ؟ إننا نسلم جمِيعاً بالخطوات الجسورية التي اتخذتها حُكُومَة جنوب إفريقيا تحت قيادة الرئيس دي كلينك ونرحب بها . ولكن هذه الخطوات لم تتجسد بعد في واقع سياسي أساسى لا رجعة فيه . والواقع أن المتطلبات الواردة في إعلان هاراري فيما يتعلق بإيجاد مناخ ملائم لإجراء مفاوضات سياسية لم يتم الوفاء بها حتى الآن . والسيد نيلسون مانديلا ، نائب رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي أجاب في مقابلة بثتها خدمات التليفزيون في جنوب إفريقيا في يوم الأحد ١٢ آب / أغسطس ، أي بعد ستة أيام من الاجتماع بالحكومة ، عندما سأله السيد ميبيرغ ، محرر صحيفة مندي تايمز فسي جوهانزبرغ ، عما إذا كان يمكنه أن "يقول إن عملية التغيير في جنوب إفريقيا قد أصبحت الآن عملية لا رجعة فيها" ، أجاب بما يلي :

"لا ، لم يتحقق ذلك بعد . إن عملية التغيير ستتصبح لا سبيل إلى عكسها كما قلت من قبل عندما تحدث تغيرات أساسية لا يمكن الرجوع عنها في الهيكل السياسي للبلاد . وتلك اللحظة لاتزال بعيدة . فنحن لم نبدأ حتى في المفاوضات بعد . وستكون هذه المفاوضات هي الخطوة التالية" .

هذا هو رأي رجل ومنظمة يعرفان الواقع ويتعين علينا أن نأخذ منها المشورة والنصائح اللازمين للغاية في هذا الوقت بالذات وفي هذه الدورة المستأنفة . ووفد نيجيريا قد اقتبس من بيانات أخرى أدلى بها السيد مانديلا بشأن هذه النقطة بالذات . ولن أثقل على الجمعية بتكرارها .

إن تقييم منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت اجتماعاً خاصاً للجنة المختصة المعنية بالجنوب الإفريقي في كمبالا بأوغندا ، في يوم السبت الماضي ، في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ ، بتوافق آراء السيد نيلسون مانديلا الذي اقتبسها للتو . فقد ذكرت منظمة الوحدة الإفريقية بشكل قاطع أنه :

"لم يحدث أي تغير أساسى لا سبيل الى عكسه في جنوب افريقيا . وما يسمى بالتغييرات التي أدت ببعض أعضاء المجتمع الدولى الى الاعتقاد بأنه ينبغي تخفيف الضغوط فيما يتعلق بنظام الفصل العنصري تقتصر كثيرا عن تبرير هذا الاعتقاد" .

وتتجدر الإشارة الى أن حكومة جنوب افريقيا قد وعدت بأنها حين تبدأ المفاوضات الحقيقية وتختتم ، مستشير الناخبين البيض في استفتاء . إن بوسع هؤلاء الناخبين عندئذ أن يرفضوا صفة الإصلاحات بكمالها ، وإن كانت المجموعات العرقية الأخرى سوف تستشار في استفتاءات منفصلة على ما قبل لنا .

وإن رأى منظمة الوحدة الافريقية هو أن الوقت لتخفيف الضغوط أو لازالتها لم يحن بعد .

ثمة عامل جديد بربز في الأسابيع الأخيرة وهو يلقي ظلالا قاتمة على كامل عملية الإصلاح ، إلا وهو شبح استمرار العنف المكثف في المدن المخصصة للسود . لقد عرضت وسائل الإعلام هذه الظاهرة على نحو خاطئ بصفتها نزاعا قبليا بين الزولو والهومبة . إلا أن المعلومات الدقيقة الآتية من جنوب افريقيا تبين التورط العميق لبعض ضباط قوات الشرطة ومنظمات العيون الساهرة للجماعات البيضاء . مثل منظمة "إي دبليو بي" ذات النمط النازي . ويعتقد أن ثمة شبكة واسعة سرية مسلحة ومدربة تماما موجودة في جنوب افريقيا اليوم . وهي تهدى الى إعاقة السعي الى تحقيق هدف توطيد السلم وعرقلة العملية السياسية برمتها . وقد أصدرت الحكومة تعليماتها الى وزير الشرطة بالتحقيق في الادعاءات الخامة بتورط الشرطة في العدد المستمر ، وقد تم بالفعل حيث ما يزيد عن ٣٠٠ قرد من قوات الشرطة لخروجهم عن القوانين التي تمدهم من الاشتراك في السياسات الحزبية . ومن ثم فإن هذا ليس هو الوقت الذي يمكن فيه أن يقلل المجتمع الدولي من حذر .

وفي اجتماع منظمة الوحدة الافريقية في كمبالا يوم السبت الماضي ، قال السيد مانديلا نفسه أن العنف في المدن قد تجاوز صورة العراك بين مجموعات قبلية .

وقال إن القتال يدعمه الان تنظيم أوسع نطاقا بكثير من ذلك ، يستهدف تقويض وزعزعة استقرار دولة جنوب افريقيا وشعبها في مجموعهما . وهذه عبارات يتبعين علينا أن تأخذها في اعتبارنا بصورة جدية . فبعد العنف قد تجاوزت بكثير ما تصوره الصحف .

انتقل الان الى مسألة السجناء السياسيين . فبالرغم من أنه قد أطلق سراح بعض السجناء السياسيين منذ اعتماد إعلان هراري ، فإن ما يزيد عن ٣٠٠٠ فرد من هذه الفئة ما زالوا في السجون . وسيستغرق إطلاق سراحهم بعض الوقت لأن الحكومة ستتناول قضيائهم على أساس انفرادي ، كما ذكر لـنا . وعلاوة على ذلك ، هناك حوالي من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ من سكان جنوب افريقيا منفيين في بقاع مختلفة في العالم وينبغى أن يعودوا الى بلدتهم للاشتراك في العملية السياسية الجارية هناك . وستكون عودتهم عملية إدارية كبيرة ، لأنهم هم أيضا يجب دراستهم على أساس انفرادي . هذا هو ما ذكرته حكومة جنوب افريقيا في البلاغات الإعلامية التي صدرت هناك مؤخرا . إن التأخيرات تأتي واحدا بعد الآخر بلا نهاية ، واحتمالات تبدل الحال كثيرة . لقد كان إطلاق سراح السجناء وعودة المنفيين من بين الأولويات العالية في الإعلان الذي نشأ به والعملية التي ندرسها . كما أن تقرير منظمة الوحدة الافريقية وتقرير الأمين العام يتفقان على وجود عدد من السجناء السياسيين في جنوب افريقيا يبلغ ٣٠٠٠ سجين . ومن ثم فإنه من غير المتصور أن يقطع المجتمع الدولي بإطلاق سراح ١٠٤ من السجناء على النحو المذكور في تقرير الأمين العام . ومن الواضح أنه لا يزال يتبعين إطلاق سراح عدد كبير من السجناء . وكما أوضح الأمين العام من قبل في بيانه صباح اليوم ، كان هناك اتفاق في اجتماع بريتوريا في ٦ آب/أغسطس على أن عمليات الإفراج عن السجناء ستبدأ في ١ تشرين الأول/اكتوبر وستستغرق بعض الوقت لإكمالها . ولكن البوادر تشير الى أنها ستستغرق وقتاً أطول من ذلك بكثير . ونظرا الى الشجاع القائم المتمثل في احتمال استمرار أو ازدياد العنف ، على نحو ما ذكرت من قبل ، فإننا نشك في أن هذه العملية ستبدأ أو أنها ستمضي قديما على النحو المتواتي في بيان بريتوريا .

وبالمثل ، فإننا نجد فيما يتعلق بمسألة السجناء السياسيين أن الحالة السائدة في جنوب إفريقيا لا تزال بحاجة إلى تحقيق العديد من المنجزات . فتقرير الأمين العام يشير إلى أنه ، حتى ١ تموز/يوليه من هذا العام ، لا يزال هناك ٤٩ شخصاً معتقلًا في جنوب إفريقيا احتجز ٤٧ منهم بموجب قانون الأمن الداخلي وإثنان بموجب حالة الطوارئ التي لا تزال سارية في مقاطعة ناتال . وقد تضمنت التقارير العديدة الواردة من جنوب إفريقيا الكثير من المعلومات التي تشير إلى استمرار الاعتقالات وسوء المعاملة التي يتعرض لها السجناء .

وبوسيط أن أتكلم بيسهاب حول اخفاق حكومة جنوب إفريقيا في الوفاء بالشروط التي حددتها المجتمع الدولي من أجل تهيئة مناخ مؤات لإجراء مفاوضات سلمية ، ولكن لا حاجة إلى هذا الان . فيإن تقريري الأمين العام وفريق المراقبة التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية اللذين أشیر إليهما صباح اليوم يوضحان بجلاء عدم امتثال جنوب إفريقيا لهذه الشروط . ولا تزال قوات الشرطة العنصرية موجودة في المدن الواقعة ضمن مقاطعة ناتال وفي البانتوستانات . ولا تزال حالة الطوارئ قائمة في ناتال ، وثمة ٦٤ سجينًا سياسياً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بحقهم .

وعلى الرغم من أن المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا قد طلب من الشرطة ، في بعض الحالات ، أن تتخذ إجراء حاسمًا لوقف العنف فيإن الدليل واضح تمام الوضوح على أن ذلك لم يتم حتى الان . وقد وجه السيد مانديلا يوم أمس نداء إلى دي كليرك أعرب فيه عن ضرورة وقف العنف في المدن وإنّ تعرّضت عملية السلم بآكمالها للخطر . وصرح لنا في كمبالا يوم السبت الماضي أنه لن يكون بمقدوره أن يطلب إلى شعبه الامتناع عن العنف ووقف النضال المسلّح في الوقت الذي يتعرض فيه هذا الشعب بصورة مستمرة لهجمات جماعات العيون الساهرة التي تؤلّفها جهات كثيرة .

ونحن نشعر بقلق بالغ أيضًا إزاء عدم امتثال حكومة جنوب إفريقيا على نحو لا لبس فيه للمبادئ الأساسية الهدافة إلى إقامة نظام دستوري جديد في البلد كما حدّتها الأمم المتحدة ذاتها ، بالإضافة إلى عدم إحرار أي تقدم في تهيئة مناخ مؤات

لإجراء المفاوضات ، واستمرار زعماء النظام في التأكيد على مفاهيم بالية مثل حقوق الأقلية وحقوق المجموعات وغير ذلك . ومن الجلي أن هذه المفاهيم تتنافى مع أهداف المجتمع الدولي الرامية إلى أن تصبح جنوب إفريقيا بلداً موحداً ديمقراطياً غير عنصري يتمتع سائر أفراد شعبه بحقوق مواطنة وجنسيّة متساوية بغض النظر عن العرق واللون البشرة والجنس ، ويمارسون حق المشاركة في الحكم وفي إدارة البلد على أساس حق التصويت للجميع الذي يمارس عن طريق صوت واحد لكل شخص وفقاً لقوائم انتخابات عامة للجميع بلا تفرقة .

وبالتالي ، هناك مسائل عديدة لاتزال بحاجة إلى المعالجة في جنوب إفريقيا قبل الزعم بإحراز تقدم ملموس . ومن الضروري ، قبل كل شيء ، أن نؤكد أن المجتمع الدولي قد طلب أن تفي حكومة جنوب إفريقيا بالشروط الخمسة لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات . ولم تكن هذه الشروط مطروحة للتفاوض . ولذا ، فمن غير المقبول أن توافق حكومة جنوب إفريقيا محاولة إلقاء اللوم على الآخرين لفشلها في الامتثال للإعلان . وبالتالي ، يتتعين على المجتمع الدولي أن يبلغ حكومة بريطانيا بجزءه ونفذ صبره إزاء استمرارها في عدم الوفاء بهذه الشروط ، وأن يطالب باتخاذ إجراءات فورية لتنفيذها . هذا إضافة إلى أن حكومة بريطانيا يجب أن تتحرك فوراً معلنة اعتناقها مبادئ إقامة جنوب إفريقيا الديمقراطية التي أعلنتها الأمم المتحدة .

وسعياً إلى تحقيق أهداف الإعلان حدد المجتمع الدولي لنفسه برنامج عمل أشار إليه زميلي ممثل نيجيريا . ومن بين التدابير المتفق عليها الحاجة إلى ضمان لا يخفف المجتمع الدولي من حدة التدابير الحالية الرامية إلى تشجيع نظام جنوب إفريقيا على القضاء على الفصل العنصري حتى تتتوفر الأدلة الواضحة على حدوث تغيرات عميقية لا رجعة فيها في ضوء أهداف الإعلان . ويوضح تقرير الأمين العام أن جنوب إفريقيا لم تشهد أية تغيرات عميقية لا رجعة فيها . وفي الواقع أشرنا إلى أن من بين التدابير الخمسة التي كانت بريطانيا مطالبة باتخاذها لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات لم ينفذ إلا تدبير واحد فقط . وفي ظل هذه الظروف كيف يمكن للمرء أن يبرر تخفيف الضغط على نظام الفصل العنصري ؟

ونود أن نشيد بالدول التي لا تزال مصممة على ممارسة الضغط على نظام الفصل العنصري من أجل التشجيع على إجراء تغيرات سلمية في هذا البلد . وفي الوقت ذاته ، يجب أن نسجل جزءاً إزاء تصرف المملكة المتحدة التي رفعت الجزاءات المفروضة ضدّ النظام قبل أن يمثل لمطالب المجتمع الدولي . وما من شك في أن موقف الحكومة البريطانية هذا مؤسف لأنّه لا يخفّض الضغط على نظام الفصل العنصري فحسب بل يؤدي ، على ما يبدو ، إلى انقسام في السياسة الدولية التي كانت حازمة حتّى الان إزاء جنوب إفريقيا . فقد حدد المجتمع الدولي بأسره الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل جنوب إفريقيا حتّى يتسلّى تخفيف الجزاءات ضدها . وبالتالي ، من المنطقى أن يكون امتناع جنوب إفريقيا ورفع الجزاءات عنها أمراً يحدّد المجتمع الدولي بأسره ، علماً بأنّ الإعلان المتعلّق بالفصل العنصري ونتائجـه المدمرة في الجنوب الإفريقي وشيقـة اعتمدـت بتوافقـ الآراء .

وفي الختام ، لا يشعر وفدي بالدهشة إذ يرى أن بعض الدول القوية التي كانت تعارض في البداية فرضية جراءات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا تأتي في مقدمة الدول التي تشن الحملة الحالية لمكافأة الرئيس دي كلينتون عن طريق رفع الجرائم التي فرضت بالفعل وتخفيف الضغوط الدولية القائمة على جنوب افريقيا . ونحن نعتقد بضرورة مقاومة هذا الاتجاه ، وإقناع الدول الاوروبية الغربية التي تؤيده باتخاذ تدابير إيجابية كما حددها برنامج العمل الذي أشرت إليه . إن برنامج العمل هذا ينص على تدابير مختلفة ينبغي اتخاذها بغية تأييد وتشجيع المنظمات التي تناضل ضد الفصل العنصري ، وكذلك تأييد دول المنطقة التي وقعت ضحية للمعنف الذي تمارسه دولة الفصل العنصري ونظام الفصل العنصري بشكل عام . وأن الإعراب الواضح عن وحدة وتمكين الأمم المتحدة على إزالة دولة الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا من شأنه أن يعزز موقف السياسيين من السود والبيض على حد سواء الذين يعملون جاهدين في جنوب افريقيا من أجل إقامة نظام اجتماعي وسياسي جديد على أساس أحكام دستورية جديدة .

لقد كان من دواعي سرورنا أن نشهد في أوائل هذا العام انضمام دولة ناميبيا الجديدة إلى الأمم المتحدة . لقد اتسمت العملية التي أدت إلى استقلال ناميبيا بالحساسية والصعوبة وارتفاع الكلفة . وأن تنفيذ هذه العملية بنجاح من قبل هذه المنظمة ما هو إلا نتيجة مباشرة لوحدة وتصميم أعضائها على تحقيق الهدف الذي حددوه لأنفسهم في عام ١٩٧٨ في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات التي تلتة . ولم ترفع الجزاءات الاقتصادية التي فرضت على ناميبيا إلى أن تم تحقيق الاستقلال والسيادة لشعبها . وأنا أعلم أن هاتين الحالتين ليستا متطابقتين تماما ولكنهما متماثلتان في الواقع فيما يتعلق ببنقل السلطة من أقلية عنصرية إلى غالبية محرومة من حقوقها الأساسية . وينبغي عدم تخفيض الضغوط التي تفرضها الدول الخارجية لتحقيق هذا النقل المرغوب فيه للسلطة ، أو رفع هذه الضغوط حتى يتم هذا النقل فعلا .

لقد أعلم المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين فريق الأمم المتحدة بأنهما يحبذان انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد لجنوب أفريقيا . ويعتقد وفدي أن عملية الانتقال هذه تقتضي تخطيطا وتفكيرا دقيقين من جانب الأمم المتحدة . وفي حالي ناميبيا وزمبابوي ، كانت هناك قوة خارجية تدير كلًا من الإقليميين في الوقت الذي كان يصاغ فيه دستور جديد وتجري فيه انتخابات عامة . وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا ، قد يكون من الضروري أن توافق الحكومة على وجود الأمم المتحدة بغية ضمان تحقيق عملية الانتقال بسهولة . إن بناء توافق الآراء بشأن الدستور الجديد ووقف العنف وكل أشكال التخويف عمليات حساسة تتطلب وجود سلطنة سياسية قوية ومحايدة في مركزها .

السيد مواناشيكو (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من الملائم أن نجتمع مرة أخرى للنظر في قضية الفصل العنصري في جنوب افريقيا ونتائجـه المدمرة في بقية أنحاء المنطقة . نقوم بذلك الان في إطار القرارات التي اتخذناها في كانون الأول/ديسمبر الماضي عندما أصدرنا بالإجماع الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجـه المدمرة في الجنوب الافريقي واستندنا إلى الأمين العام مهمة إعداد تقرير عن التقدم المنتظر أن يتم خلال الأشهر الستة القادمة صوب تحقيق أهداف الإعلان .

وأود في هذا المنعطف أن أعرب عن مدى سعادتي برؤيتكم ، سيدي الرئيس ، أبناء رفيع الشأن من أبناء افريقيا يترأس هذه الدورة المستأنفة البالغة الأهمية للجمعية العامة . ولا يساورنا شك في أن القرارات والتوصيات التي يسفر عنها هذا الاجتماع ستكون لها آثار بعيدة المدى على مستقبل جنوب افريقيا والجنوب الافريقي ككل .

أود أيضاً أن أختتم هذه الفرصة للإعراب عن شكري وتقديرني للأمين العام للأمم المتحدة على إعداد التقرير المتعلق بالتطورات في جنوب افريقيا منذ بداية هذا العام وتقديمه إلينا في الوثيقة A/44/960 .

وأشيد بشكل خاص باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحت القيادة الدينامية للسفير إبراهيم غمبري للجهود الدائبة المتواصلة التي تبذلها في الكفاح من أجل القضاء على الفصل العنصري . وأود أن أؤكد لهم أن بوسعهم أن يعتمدوا على الدعم المستمر من وفد بلدي في هذه المهمة النبيلة .

منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي بدأت الحالة في الجنوب الافريقي تتتطور لأول مرة منذ عدة عقود ، في اتجاه إيجابي حافل بالأمل والتوقعات لشعب المنطقة الذي عانى ردحاً طويلاً من الزمن . وأشار في المقام الأول إلى الانتهاء الناجح لعملية الأمم المتحدة التي أدت إلى استقلال ناميبيا في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ . إن زامبيا بصفتها رئيسة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا حتى يوم أمس ، ورئيسة لمجموعة دول خط المواجهة ، قد رحبت ترحيباً حاراً باستقلال ناميبيا ، مؤكدة أن الوئام والسلم بين العراق لا يتاتـ إلـ في ظل بيـة ديمقراـية . وإنـها مثال يـنـبغـي لـجنـوبـ اـفـريـقيـاـ الـاحـتـداءـ بـهـ .

وأشير في المقام الثاني إلى الزخم الذي تجلّى في جنوب إفريقيا نحو عقد مفاوضات تقود إلى القضاء على الفصل العنصري وتحويل جنوب إفريقيا إلى دولة متحدة ديمقراطية لا عنصرية . وهذا الزخم الجديد الرامي إلى التغيير لم يتم عفوا ، بل تحقق عن طريق الضغوط الداخلية والخارجية بما فيها العقوبات التي وقعت على جنوب إفريقيا .

ولكن عند السعي لعقد ما يسمى بالمحادثات حول المحادثات ، قام الرئيس دي كليرك ونائب رئيس المجلس الوطني الأفريقي نلسون مانديلا بدورين هامين . في بدون إصرارهما ومبرهما فيتناول الحالات المعقدة ، كان من الصعب تحقيق أي تقدم . الواقع أن دورهما لا يزال بالغ الأهمية لإتمام العملية بطريقة سلمية .

والتغييرات التي شهدها حتى الآن في جنوب إفريقيا ، بما فيها رفع الحظر عن المجلس الوطني الأفريقي ومجلس الوحدويين الأفريقيين لزانيا والمنظمات الأخرى المناهضة للفصل العنصري وإلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن بعض المسجونين السياسيين لا تمثل حتى الآن الاستيفاء الكامل للشروط التي وضعناها لتهيئة مناخ موات للمفاوضات . ووفقا لما يشير إليه تقرير الأمين العام ، وما تؤكده أيضًا قرارات كمبala في نهاية الأسبوع الماضي ، هناك الكثير مما يجب عمله قبل أن تبدأ جنوب إفريقيا السير في طريق المفاوضات .

وأشير على سبيل المثال إلى حسم كل المشاكل المتعلقة بالإفراج عن جميع المسجونين والمحتجزين السياسيين ، وضمان عدم محاكمة أي من مواطني جنوب إفريقيا الذين أجبرهم الفصل العنصري على الهرب من البلد وحمل السلاح ضد النظام ، وإلغاء كل القوانين والتنظيمات التي كانت تهدف إلى تقييد الأنشطة السياسية في البلد . وبالإضافة إلى ذلك هناك مسألة تناول القوانين الرئيسية التي أنشأت الفصل العنصري وحافظت عليه خلال كل هذه السنين ، بما فيها على وجه الخصوص قانون مناطق المجموعات وقانون تسجيل السكان وقوانين الأرض .

وبالإضافة إلى ذلك ، لا بد أن تتناول جنوب إفريقيا مشكلة العنف في المدن . لقد اقتصر ذلك العنف على نتائج لبعض الوقت . ثم انتشر في الآونة الأخيرة إلى أجزاء أخرى من البلد ، مسببا خسارة كبيرة في الأرواح وتبديدا للممتلكات . وما ورد عن اشتراك قوات الأمن في صد إنكاثه هو دليل واضح على أن بعض قطاعات السكان البيضاخ لا تريد بعد أن ترى نهاية سلمية للغفل العنصري .

وأخير ، فإن المفاوضات حول دستور جديد لجنوب إفريقيا لم تبدأ بعد . وحتى إذا بدأت ، فمن الصعب أن نعرف مسبقا نتيجتها نظراً لعدم استعداد الحكومة للمسماح بالديمقراطية المباشرة ونظراً للمواقف المتطرفة لبعض الأطراف . ولن يكون في استطاعتنا القول بأن هناك تغييراً جذرياً لا رجعة فيه تتحقق في جنوب إفريقيا ، إلا بعد أن تتم مواجهة كل هذه المشاكل بشكل مرضي .

وهذا يعني أنه حتى نصل إلى هذه النتيجة يجب أن تستمر جميع الضغوط المفروضة الآن على جنوب إفريقيا ، بما فيها العقوبات . وفي هذا الصدد تود زامبيا أن تسجل أسفها العميق لعدم وفاء بعض أعضاء الأمم المتحدة بالتزاماتهم لبرنامج العمل الذي عبر عنه الإعلان . ولهذا نحثهم على الالتزام الصارم بأحكام الإعلان لصالح التعجيل بعملية التغيير السلمي في جنوب إفريقيا .

وفي بقية المنطقة ، وبصفة خاصة في أنغولا وموزامبيق ، فإن المشاكل التي ساعدت جنوب إفريقيا على ظهورها واستمرارها طوال هذه السنوات لا تزال قائمة للأسف ، بالرغم من الجهد الضخم الذي تبذلها حكومات هذه البلدان لحلها . إن النهاية المبكرة للغفل العنصري ستسهم إسهاماً كبيراً في حل هذه المشاكل شريطة أن ينتهي في الوقت نفسه كل تدخل أجنبى .

(السيد موانانشيكو ، زامبيا)

أود أن اختتم بأن أقول إن لدى الجنوب الأفريقي الآن فرصة فريدة لحل مشكلاته وإقرار السلام في مناخ خال من المجا بهة والعنف . ونحن بحاجة إلى استمرار مشاركة المجتمع الدولي حتى يتم القضاء على الفصل العنصري ، وحتى تصبح جنوب إفريقيا ، للمرة الأولى ، دولة غير عنصرية وديمقراطية وموحدة .

ونود في هذا الصدد أن نناشد المجتمع الدولي أن يقدم كل مؤازرة ومساعدة متزايدة لحركات التحرير الوطنية لتمكينها من إعادة بناء نفسها داخل البلاد ومساعدة العائدين والسجناء السياسيين الذين أطلق سراحهم على الإندا مج مرة أخرى في المجتمع . كما إننا بحاجة أيضاً إلى تأييد المجتمع الدولي المستمر لمبادرات حكومتي أنغولا وموزامبيق حتى يمكن - في نهاية المطاف - أن يحل السلام بهذين البلدين .

وأخيراً ، فإن بلدان خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة المجاورة الأخرى بحاجة أيضاً إلى كل مساعدة حتى تتمكن من إعادة بناء اقتصاداتها ، التي ظلت رهنا طويلاً من الزمن تعاني من جراء ما تقوم به جنوب إفريقيا من أعمال عدوان وزعزعة استقرار .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنه لامر طبيعي ، خاصة في الظروف الاستثنائية الراهنة أن يتولى رئاسة الجمعية العامة ، وهي تناقش الفصل العنصري وأشاره المدمرة في الجنوب الأفريقي ، ابن بارز من أبناء إفريقيا . وهذا يسعد الوفد الجزائري بالغ السعادة إذ يرى فيه مرة أخرى إشادة تستحقونها عن جدارة بتفانيكم - سيدي - في النضال ضد الفصل العنصري وبالتزام بلدكم نيجيريا المثالي بالقضايا العادلة في إفريقيا بل وفي العالم عموماً .

أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويار ، عن امتنان وفدي بلادي العميق لما قام به من عمل دؤوب في الوفاء بمسؤولياته ، وفي إعداد التقرير الذي قدمه إلينا .

لقد ظل الجنوب الأفريقي ، لأكثر من أربعة عقود ، أحدى مناطق العالم التي تعاني كثيراً من الظلم والقمع والإنكار التام للحقوق الأساسية للإنسان . ولعل أبرز

دليل على ذلك - في الواقع - المناقشات التي اشيرت حول هذه المسألة والعدد الذي لم يسبق له مثيل من القرارات والمقررات التي أدان فيها المجتمع الدولي - على مر السنين وباستمرارية نادرة - نظام الفصل العنصري إدانة قوية ، وأعرب فيها عن إصراره على وضع حد له .

إن التغيرات التي تشهدها العلاقات الدولية ورياح الحرية والديمقراطية التي تهب على العالم لا يمكن أن تترك متسعا لبقاء نظام أساسه الإدعاء بسلسل هرمي للأعراف بما يشكل نظام سيطرة عرقية مؤسسة . وهكذا ، انطلاقا من قلقها المشروع إزاء استمرار ممارسات الفصل العنصري في وقت رأى فيه إفريقيا أن اكمال تحررها قد أصبح وشيكا ، قررت منظمة الوحدة الأفريقية تحديد إطار عمل للتسوية السياسية لمشكلة جنوب إفريقيا ووسائل هذه التسوية .

إن النهج الذي حددته منظمة الوحدة الأفريقية قدر له أن يحظى - بروح من التضامن - بالتأييد الشام لحركة عدم الانحياز ، وبعد ذلك بتأييد الجمعية العامة التي عقدت في الفترة من ١٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة للفصل العنصري في جنوب إفريقيا . إن اعتماد إعلان الأمم المتحدة الخاص بالفصل العنصري وأشاره المدمرة في الجنوب الأفريقي كان بمثابة تعبير صارخ عن رفض المجتمع الدولي بالإجماع للفصل العنصري ، وأسفر عن إقرار السبل والوسائل الكفيلة بالقضاء على ذلك النظام الذي عفا عليه الزمن ، وذلك بتطبيق المبادئ العالمية وتبني الشروط المسبقة لإقامة جنوب إفريقيا ديمقراطية غير عرقية موحدة . كما قررت الجمعية العامة أن تبقى المسألة قيد نظرها وأن ترصد بعناية تطور الحالة في جنوب إفريقيا .

لذا تجتمع الجمعية الآن في هذا السياق في وقت دقيق ومناسب ، دقيق بسبب التطورات الواقعة في إطار عملية الحوار الوعادة نسبيا . ومناسب بالتأكيد لأنـه بإمكانـنا أن نجري تقييـما سليـما للتقـدم المـحرـز في تنـفيـذ إعلـانـ الجمعـيةـ والنـظرـ فيـ سـبلـ وـوسـائلـ الاستـجـابةـ لـهـ عـلـىـ أـفـضلـ وجـهـ .

ومن السهل أن نرى أن الحالة قد تطورت ، منذ صدور إعلان الأمم المتحدة الخامس بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الأفريقي ، على نحو يبعث الآمال في أننا نستطيع أخيراً أن نشهد إقامة مجتمع يسوده العدل والمساواة . وهكذا تكون تعبئة المجتمع الدولي في ضالله ضد الفصل العنصري قد أثمرت أولى ثمارها وأكملت صحة المنهج الذي نادى باتباعه للقضاء على ذلك النظام البغيض . لذا رحب المجتمع الدولي بابتهاج بالإفراج عن نلسون مانديلا ذلك الوطني العظيم من جنوب أفريقيا وعن زملائه المدافعين عن الحرية الذين انتصروا في النهاية بشجاعتهم ونكرانهم لذاتهم وعقيدتهم الراسخة على كل مصاعب السجن والقمع .

لقد كوفئت أيضاً المقاومة البطولية لشعب جنوب أفريقيا . وذلك بإضفاء الشرعية على المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا وغيره من المنظمات المناهضة للفصل العنصري . إن الرفع الجزئي لحالة الطوارئ وبدء عملية الحوار بين سلطات جنوب أفريقيا وممثلي المؤتمر الوطني الأفريقي هما أيضاً بادرتان مشجعتان ومبشرتان بالآمال .

إلا أنه يتغير على المجتمع الدولي إلا يغالي في تقييم هذه الخطوات الأولى التي اتخذها نظام جنوب أفريقيا . ويجب - في الحقيقة - أن تنتهي الآن فورة الحماس التي أشارتها في بعض الدوائر التطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا ليحل محلها التفكير العملي وروح الواقعية المبنية على الحقائق . وواجبنا في هذا المتعطف الحرج أن نقيم بعناية آثار تلك التدابير وأن ننظر إليها في الإطار الكامل للممتلكات التي وضعها المجتمع الدولي لعودة الوضع إلى حالته الطبيعية . فهذه التدابير ، وإن كانت هامة حقاً ، إلا أنها بعيدة كل البعد عن الوفاء بالشروط التي حددتها الجمعية العامة في إعلانها الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . إن تحركات سلطات بريتوريا صوب التغيير لا يمكن أن تخفي الحقيقة القائمة في جنوب أفريقيا ، حيث لا تزال الفالبية العظمى للسكان خاضعة لقوانين تمييزية وقمعية ولا تزال تعيش في خوف ورعب وعلى هامش الحياة في بلادها .

ومن ثم فإن إطلاق سراح نلسون مانديلا وزملائه من مناضلي الحرية على أهميته ،
لن يكتس مغزى حقيقياً ما لم يستعيدها حقوقهم السياسية والمدنية . وبالمثل لن يكون
إضفاء الطابع الشرعي على الأحزاب السياسية معنى حقيقي إلا عندما يتبعه رفع لواجهة
الحظر التي لا تزال تعرقل أنشطة تلك الأحزاب .

إن رفع حالة الطوارئ بصورة جزئية لم يضع حتى الآن حدًا لأعمال القمع نظراً لما يستثير به ذلك النظام من سلطات قمعية بمقتضى القوانين العادلة .
ويقدم تقرير لجنة حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا الذي نشر مؤخرًا دليلاً قوياً على استمرار العنف الرسمي في جنوب إفريقيا .

وأخيراً ، يمثل العنف المتماد في مقاطعة ناتال مصدرًا للقلق بالغ ، وليس هناك من يشك في أن قوات الشرطة التابعة لنظام جنوب إفريقيا تتتحمل نصيباً كبيراً من المسؤولية . ويتنافى هذا السلوك مع تصريحات القادة الحاليين لجنوب إفريقيا عن تهيئة مناخ يفضي إلى التطوير السلمي للعملية التي بدأت توًا . وبعبارة أخرى ، نحن نرى أن التدابير القليلة التي اتخذها نظام جنوب إفريقيا ، مهما كانت أهميتها ، لا تزال قاصرة عن أن تشكل استجابة كافية للتطلعات المشروعة لشعب جنوب إفريقيا ، وهي تتطلب مجرد تدابير جزئية إذا ما قورنت ؛ بالمشاكل الحقيقة والتدابير المحددة الازمة للحل المنشود .

إن قبول سلطات جنوب إفريقيا للشروط والمبادئ التي اعتمدتها الجمعية العامة هو المعيار الوحيد الذي ينبغي أن تقيّم على أساسه القرارات التي تتخذها تلك السلطات ونواياها الحقيقية وأن يحكم به على مدى جديتها ، وهذا يعني أنه ينبغي أن تنتهج تلك السلطات بعزم وتصميم الطريق الوحيد الذي رسمه لها المجتمع الدولي .
ويقتضي ذلك أولاً وقبل كل شيء القضاء على المؤسسات والهيئات التي يقوم عليها نظام الفعل العنصري ، وإلغاء النصوص التي تشكل الأسس القانونية التي يرتكز عليها ذلك النظام والتي أصبحت رمزاً له - كقانون الأمن الداخلي ، وقانون الأمن العام ، وقانون تسجيل السكان ، وقانون مناطق الجماعات ، وقانون تعليم البانتو .

ويطالب المجتمع الدولي أيضًا برفع إجراءات الحظر والتقييد المفروضة على جميع المنظمات السياسية ، فضلاً عن الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، ووضع نهاية لكل أحكام الإعدام والمحاكمات السياسية ، ويطلب أخيراً برفع حالة الطوارئ تماماً وبسحب جميع القوات من البلدات التي يسكنها السود .

وي ينبغي لسلطات بريتوريا أن تدرك أنه ليس بوسها أن تنفذ إعلان المبادئ الصادر عن الأمم المتحدة حسب ما يحلو لها أو أن تتوقع من المجتمع الدولي أن يسمح بأي مسام بمبادرته غير القابلة للتجزء .

إن جنوب إفريقيا تقفاليوم في مفترق طرق . ويبين التقرير المقدم إلينا من الأمين العام بوضوح الحالة الراهنة في جنوب إفريقيا ، كما أنه يبين بقية الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي في ذلك البلد . إن الأمين العام ، بتأكيده بحق أن العملية الجارية في ذلك البلد ليست إلا في بدايتها وإنه لابد من اتخاذ المزيد من التدابير الجريئة والمبتكرة لإتمامها ، إنما يحدد تحديداً صائباً نطاق وآثار التدابير التي اتخذها نظام جنوب إفريقيا حتى الآن ، ويعبر عن توافق الآراء الدولي . فرغم أن هذه التدابير قد تبدو مشجعة ، فإنها لا تستجيب إلا بشكل جزئي للشروط التي حددتها الجمعية العامة في إعلانها الصادر يوم ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ ، ولابد من أن تتبعها تدابير أكثر تحديداً وأكثر جرأة . لذلك ، فإن المجتمع الدولي الذي التزم رسمياً بضرورة القضاء التام على الفصل العنصري ، لا يسعه أن يكتفي بهذه التدابير أو أن يقتصر بـأن جنوب إفريقيا تجري فيها بالفعل تغييرات عميقة لا رجعة فيها . فمثل هذه التغييرات التي تحدث في هذه المرحلة الحاسمة من تطور الحالة في جنوب إفريقيا لا يمكن أن تبرر بـأن حال من الأحوال تخفيف الجراءات الدولية . وعلى هذا ، يتعمّن على المجتمع الدولي ، الذي رسم السبيل الذي ينبغي اتخاذة لبلوغ حقبة جديدة من السلم والعدالة في جنوب إفريقيا ، أن يعي جهوده ويواصل ضغوطه حتى يستعيد شعب جنوب إفريقيا بصورة كاملة حقوقه المشروعة ، وتنتهي ظروف اللازمة لإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري يقوم على تمكين جميع المواطنين من أن يمارسوا بحرية حقوقهم في الانتخاب العام في جنوب إفريقيا المتحدة وغير المجزأة .

هذا هو أملنا جميعاً وهدفنا المشترك .

السيد تراكسلر (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي

في البداية ، سيدى الرئيس ، أن أعرب عن ارتياح وفدي بلدي لأن هذه الجلسات المستأنفة للدورة الرابعة والأربعين تنعقد أيضا تحت قيادتكم . الواقع أن رئاستكم تبشر بنجاح أعمالنا . فليس هناك ما هو أنساب من أن نرى واحدا من أبرز أبناء إفريقيا يترأس هذا الجزء من الدورة الرابعة والأربعين المكرر لمعالجة مشكلة الفصل العنصري .

ويشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الائنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

إن الجمعية العامة تدرك تماما موقف الدول الائنتي عشرة من مسألة الفصل العنصري . فنحن ندين بقوة نظام الفصل العنصري ، كما أننا ملتزمون تماما بالقضاء عليه بالوسائل السلمية دون إبطاء . إن هذا النظام البغيض القائم على العزل العنصري والتمييز العنصري ، والذي اضفي عليه طابع مؤسسي منذ ٤٢ عاما ، ليتنافي مع أبسط القيم الأساسية التي تؤمن بها بلداننا وشعوبنا ، ولا حاجة بنا لأن نذكر هنا بسياساتنا فيما يتعلق بالفصل العنصري ، نظرا لأنه ستتاح لنا الفرصة لتبنيها بتفصيل تام خلال الدورة الخامسة والأربعين القادمة . وأود اليوم بدلا من ذلك أن أركز خلال هذه المناقشة على تقييمنا للتطورات السريعة والهامة الجارية في جنوب إفريقيا .

إن الجمعية العامة تجتمع في وقت تبرز فيه الآمال بأنه سيتسنى في نهاية المطاف استئصال نظام الفصل العنصري ليحل محله مجتمع ديمقراطي متعدد وغير عنصري .

ولقد شاركت الدول الائنتا عشرة بنشاط في الجهود الرامية للتوصل إلى توافق آراء دولي بشأن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وأشاره المدمرة الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة تحت رئاستكم ، سيدى الرئيس ، في كانون الأول/ديسمبر الماضي . وقد وجه الإعلان رسالة قوية من المجتمع الدولي بأسره بشأن ضرورة القضاء على الفصل العنصري . ومنذ ذلك الحين حدثت تطورات هامة في جنوب إفريقيا . ويقدم تقرير الأمين العام الصادر في تموز/ يوليه ١٩٩٠ بشأن تنفيذ هذا

الإعلان دليلاً كافياً على التقدم المحرز في هذا الصدد . ونودّ أن نفتئم هذه الفرصة كيما نشكر الأمين العام على الأعمال التي يقوم بها . ونرى أن الإنجاز الحميد الذي يمثله هذا التقرير بما يقدمه من صورة شاملة ودقيقة ومتوازنة للعملية السياسية الجارية في جنوب افريقيا في وقت تحدث فيه تحركات سريعة ، إنجاز يستحق الثناء من هذه الجمعية العامة .

ومنذ كانون الأول/ديسمبر الماضي اتخذت خطوات هامة جداً إلى الأمام . وأشار هنا بصفة خاصة إلى التزام حكومة جنوب افريقيا بإلغاء نظام الفصل العنصري ؛ والإفراج عن السجناء السياسيين ، وخاصة نلسون مانديلا ، الرعيم الشجاع الذي ظلّ طوال فترة سجنه الطويل مصدر إلهام للملايين من معارضي نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وخارجها ؛ وإلغاء الحظر على الأحزاب والحركات السياسية ؛ ورفع جانب كبير من التدابير المفروضة بموجب حالة الطوارئ . وأهم ما في الأمر أنه بدأت بالفعل عملية حوار تمثلت في المحادثات التي أجريت في كابتون في أيار/مايو الماضي بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي والتزامهما المشترك بعملية المفاوضات السلمية . وإذا تعرّب الدول الاثنين عشرة عن تأييدهما القوي لهذه العملية السياسية فإنها تشيد بالدور الذي يضطلع به كل من الرئيس دي كلينك والسيد نيلسون مانديلا ، وبما أبدياه من نفاذ بصيرة وشجاعة في جهودهما الرامية للوصول إلى حقبة جديدة في جنوب افريقيا .

ويذكر تقرير الأمين العام أن البلاد قد وصلت إلى عتبة هذه المرحلة الجديدة

وأن :

"إن السياسة ... التي ألم بها الرئيس دي كلينتون حكومته تتبع إمكانيات واضحة لتفكيك نظام الفصل العنصري" (A/44/960 ، الفقرة ١٠) .

إن الدول الائتمانية عشرة تتشاطر هذا التقييم . وقد لاحظت البعثة الأوروبية الثلاثية التي زارت جنوب إفريقيا في الفترة من ١١ إلى ١٤ نيسان/أبريل وأجرت اتصالات مكثفة مع كل الأحزاب السياسية في البلاد ، حدوث تحسن هام في المناخ السياسي . وأكدت التطورات اللاحقة هذا الاتجاه الإيجابي .

إننا ندرك تماماً أنه لا يزال أمامنا طريق طويل وشاق . وفي حين ألغيت بعض التشريعات التمييزية - مثل قانون المرافق المنفصلة - فإن الجانب الأكبر مما يسمى بدعائم الفصل العنصري أي قانون مناطق المجموعات ، وقانون الأراضي ، وقانون تسجيل السكان ، باقي دون تغيير . وفي نفس الوقت ، فإنه كما ورد في تقرير الأمين العام تواجه عملية التغيير صعوبات وتحديات على مختلف المستويات وهي : المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي تؤثر في السكان السود ، والعنف السياسي ، وبصورة عامة ، فإن التغيير السياسي في أي مجتمع كثيراً ما يتسبب في تزعزع الثقة ويثير القلق والخوف . هذه العوامل المناوئة ينبغي التسليم بها . ولكن كما يؤكد الأمين العام في تقريره :

"فيإن التحدي ، المتمثل في بناء دولة والرغبة المتزايدة في بناء مستقبل يختلف عما كان سائداً في الماضي ، قد بدأ يحيث شعب جنوب إفريقيا بطرق تنطوي على الأمل في إحداث تغيير عميق مفيد" (A/44/960 ، المرفق الأول ، الفقرة ٢٥٦) .

لقد لاحظت الدول الائتمانية عشرة بارتياح شديد إحراز المزيد من التقدم منذ كتابة تقرير الأمين العام . ونرحب بنتيجة الاجتماع الهام الذي عقد بين حكومة جنوب إفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي في ٦ آب/أغسطس . وبوجه الخصوص ، نعلّق أهمية

خامة على تعليق الكفاح المسلح الذي أعلنه المؤتمر الوطني الافريقي ؛ وفي رأينا إن ذلك كان مقدمة ضرورية لبدء المفاوضات بشأن دستور جديد ، فضلا عن القرارات المتعلقة باطلاق سراح السجناء السياسيين والغفو عن المنفيين . ونتيجة لذلك فقد ذكرت الاطراف أن الطريق مفتوح الان للمضي نحو المفاوضات بشأن دستور جديد . ونعتقد أن ذلك يمثل خطوة أساسية الى الامام في العملية . لقد عملت الدول الاشتراكية عشرة والمجتمع الدولي كل منذ وقت طويل على تهيئة الفرصة لكل أبناء جنوب افريقيا كي يتمكنوا من تقرير المصير في بلدتهم . أما وقد حلّت الان المشاكل الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الرامية الى وضع دستور جديد ديمقراطي وغير عرقي فقد أصبح تحقيق هذا الهدف الرئيسي وشيكا .

وفي ضوء هذه التطورات من المزعج جدا أن نشهد أن العنف قد ازداد زيادة مأساوية في البلاد بحيث وصل مستويات لم يسبق لها مثيل . وقد أكدنا في أوقات كثيرة في الماضي أن أي مجتمع مجزأ على أساس عنصري لا بد له أن يولد العنف . ولكن وإن كان يبدو أن من الضروري لنا أن نسلم بأن جذور المشاكل الحالية تكمن جزئيا في نظام الفصل العنصري ذاته ، فإن هذا لا يعني أي أحد من مسؤولية العمل بنشاط من أجل كسر دائرة العنف . وهذه في الواقع مهمة عاجلة وأساسية للحكومة ولكل القوى السياسية الملزمة بإحداث تغييرات سلمية في جنوب افريقيا . ونلاحظ أن الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي قد أعربا بالفعل في البيان المشترك المؤرخ في ٦ آب/اغسطس عن قلقهما الشديد إزاء ذلك ، والتزما باتخاذ الخطوات والتدابير الكفيلة بتعزيز تطبيع الحالة واستقرارها والإسراع في ذلك . إن الدول الاشتراكية عشرة تتوقع من سلطات جنوب افريقيا بذل قصارى جهدها لوقف العنف بطريقة نزيهة ومحايدة وتحث الاطراف المعنية على الشروع في حل خلافاتها عن طريق الحوار .

إن المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا لا يمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها ، ولكن لا بد أن تتحقق عن طريق القيام بجهد مشترك ، الامر الذي لا يمكن بدونه أن تتحقق نتائج دائمة ، وإن الزخم الذي تولّد في هذه الاشهر يجب ألا يتبدد . أما وقد أرسىت الان أساس الشروع في المفاوضات بشأن وضع دستور جديد فينبغي لهذه المفاوضات أن

(السيد تراكسنر ، ايطاليا)

تُجرى دون تأخير . إن الدول الاشتراكية عشر تتطلب جميع الأطراف في جنوب إفريقيا بالاشتراك في هذه العملية ، والمساهمة مساهمة كاملة في إرساء دعائم المجتمع الجديد في بلادها .

إن الدول الاشتراكية عشر تتطلب ملتزمة ، في هذا الوقت الذي يسمع فيه نداء الحرية في أجزاء عديدة للغاية من العالم ، ببذل كل ما لديها من نفوذ لكي تسهم في ظهور جنوب إفريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية يتمتع فيها الجميع بالمواطنة المشتركة والمتساوية ويُكفل فيها احترام الحقوق الإنسانية المعترف بها عالميا .

السيد بيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن هذا

البيان يُدلّى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز .

ها نحن عشية انتهاء الدورة الاربعة والأربعون للجمعية العامة التي ترأسمونها ، يا سيادة الرئيس ، بدينمية ومهارة فائقتين ، نتناول مسألة الفصل العنصري مرة أخرى ، وهي ما فتئت مسألة من أهم المسائل التي وُضعت على جدول الأعمال السياسي للأمم المتحدة خلال هذه الدورة أيضا . إن النتيجة الرئيسية التي تحققت في هذا الميدان خلال هذه الفترة والتي يمكن ، دونما شك ، أن تُصنف من بين أهم الإنجازات التي حققتها المنظمة العالمية منذ فترة من الوقت ، تمثلت في اعتماد إعلان بتوافق الآراء يتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الإفريقي ، وقد اعتمد ذلك الإعلان في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في شهر كانون الأول/ديسمبر ، ويجري حاليا النظر في تنفيذه . ونشر بالامتنان للأمين العام على المعلومات المستكملاة الواردة في التقرير المقدم عن التطورات الحالية في جنوب إفريقيا ؛ إن هذا التقرير يوفر أساساً جيداً لمناقشتنا .

إن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري الذي أُعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لبلدان حركة عدم الانحياز التي تترأسها يوغوسلافيا حاليا . إن الوثيقة ترتكز على إعلان هراري الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية والذي تأكّد في مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز المعقد في

بلغراد . إنه يجسد تصميم المجتمع الدولي القاطع والجماعي على وضع حد لنظام الفصل العنصري البغيض . ويتضمن الإعلان طائفة من الخطوات التي يتبعين اتخاذها من أجل حل الأزمة القائمة منذ فترة طويلة في جنوب إفريقيا وتحويل مجتمع جنوب إفريقيا إلى مجتمع ديمقراطي خالٍ من الفصل العنصري والقمع . لذلك فإن تنفيذه العاجل والشامل يعتبر من بين المهام ذات الأولوية التي تستدعي حركة عدم الانحياز باستمرار ودون كلل إلى تحقيقها .

وفي الاشهر القليلة الماضية - وبالاحرى منذ دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن الفصل العنصري - تطورت الاحداث في جنوب افريقيا بسرعة دينامية جدا . فقد اضفي الطابع القانوني على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمراً الوحدويين الافريقيين لازانيا ومنظمات أخرى مناهضة للفصل العنصري . وقد افرج من السجن عن نيلسون مانديلا ، الاسطورة الحية لكافح اغلبية سكان جنوب افريقيا من أجل الحرية وبعض المناضلين الآخرين من أجل الحرية ، وقد شرفنا السيد مانديلا بزيارة هنـا للمنظمة العالمية في حزيران/يونيه الماضي . وفي أيار/مايو وآب/أغسطس اجتمع وفد المؤتمر الوطني الافريقي برئاسته مع الرئيس دي كليرك . هذه التطورات ، التي يتابعها الرأي العام العالمي ، دليل قاطع على أن تطورات هامة تحدث في جنوب افريقيا .

لكن في الوقت ذاته ، ولأسفنا الشديد . هناك أنباء غير سارة تأتي من جنوب افريقيا أيضا . فالعنف يرتفع رأسه القبيح مرة أخرى . وقد مات المئات من الأبرياء وجروح كثيرون في حالات العنف التي انفجرت في كل أنحاء البلاد . وأسباب تلك الحالة واضحة كل الوضوح . فالفصل العنصري ، الموجود في كل جزء من أجزاء دولة جنوب افريقيا عبر عقود عديدة ، يرفض التراجع سلミا . وهذه الاحداث المأساوية دليل جديد ، اذا كنا بحاجة الى أي دليل على الاطلاق ، على أن السلم لن يتحقق في جنوب افريقيا إلـا بعد أن يُقضى على الفصل العنصري قضاء مبرماً ودون ابطاء وأن المشاكل المتراكمة التي تعصف بنسيج مجتمع جنوب افريقيا بأسره لا يمكن حلها إلـا بعد تحقيق المساواة الكاملة والحقوق الديمقراطية الكاملة لكل الناس بغض النظر عن لون بشرتهم .

إن المنظمات المناهضة للفصل العنصري وحركات التحرير في المقام الأول قد أثبتت المرة تلو المرة استعدادها للاسهام الى أقصى حد ممكن في ايجاد جو يؤدي الى بدء عملية القضاء على الفصل العنصري . ومفتاح الحل يكمن في يدي حكومة الأقلية في جنوب افريقيا فهي مسؤولة أيضاً عن تخفيف التوتر الذي يهدد بالانفجار . ومطلوب من

بريتورياً أن تتخذ خطوات عازمة واضحة تضع بشكل لا سبيل إلى عكسه عملية التحول في جنوب إفريقيا على درب الديمقراطية وازالة الفصل العنصري . والمبادئ التوجيهية لهذه العملية قد وردت في وثيقة دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن الفصل العنصري . وإن توافق الآراء الواسع النطاق الذي اعتمد به الإعلان يجعل لزاماً على المجتمع الدولي أن يشابر في عزمه على تنفيذه . ولو أمكن الاستشهاد بخبرتنا لاعطانا التزام المجتمع الدولي ومواصلة الضغط على حكومة الأقلية في جنوب إفريقيا ، بالإضافة إلى الكفاح المشروع للأغلبية المضطهدة في جنوب إفريقيا وحركات تحريرها المبرر للاعتقاد بأن القضاء النهائي على الفصل العنصري ، والعملية الحالية ترمي إلى المساعدة في تحقيقه ، ليس بعيداً . ومن ثم ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل جهودها المستمرة بالتصميم على أساس المبادئ التي أثبتت فعلاً .

إن جنوب إفريقيا على مفترق طرق تاريخي . ويمكن أن تؤدي الظروف المؤاتية الداخلية والدولية في نهاية المطاف إلى فتح الباب إلى حل أزمة عصفت لا بهذا البلد فحسب بل بالمنطقة بأسرها طيلة عقود عديدة . والأمم المتحدة التي أكدت نفسها في السنوات الأخيرة بوصفها المحفل الفريد لحل أعقد المشاكل الدولية تتطلع بمسؤولية خامضة عن كفالة استخدام الكامل لهذه الفرصة . ولعلنا لا نحتاج إلى أن ننظر إلى مثال على ما تفعله الأمم المتحدة أفضل من دورها في حصول ناميبيا على الاستقلال مما ساعد على القضاء على واحدة من أخطر الازمات في ذلك الجزء من العالم .

ولا شك أن الأمم المتحدة ، باعتمادها إعلان الدورة الاستثنائية بشأن الفصل العنصري ، قد أوفت بوحد من التزاماتها في ذلك المجال . بيد أن المنظمة الدولية لا يمكن أن تكون قد أوفت بمسؤوليتها بالكامل إلاّ بعد أن تلزم نفسها بتنفيذ ذلك الإعلان . ولا يمكننا القول إن انجازاً هاماً قد تحقق لصالحنا جميعاً إلاّ بعد أن يتحقق شعب جنوب إفريقيا في نهاية المطاف حقه غير قابل للتصرف في العيش في حرية وديمقراطية بمنأى عن الفصل والاضطهاد العنصريين في بلد متعدد . وبلدان عدم الانحياز ، بما فيها يوغوسلافيا ، ستبذل قصارى جهودها لکفالة تحقيق ذلك الهدف .

السيدة ديالو (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في رأيها

هذه المناقشة التي يسر وفدي سورا خاصا أن يشارك فيها ، هامة لأسباب ثلاثة .

أولا ، تعتبر هذه المناقشة هامة لأنها ، في ضوء التطورات في جنوب إفريقيا منذ الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة ، متمنتنا من تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الإفريقي ، وإمعان النظر في الصعاب والعقبات التي صادفته ، والنظر في جميع التدابير والإجراءات الازمة لازالة ذلك النظام البغيض دون ابطاء وإحلال مجتمع ديمقراطي غير عرقي يقوم على المساواة محله .

وهو هام أيضا لأننا نجتمع في وقت نجد فيه أن حصول ناميبيا على الاستقلال والانفراج عن نيلسون مانديلا وكون جميع الأطراف - وخاصة المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الإفريقيين لازانيا ، وجميع القوى المناهضة للفصل العنصري - تساند بوضوح اجراء حوار بناء . وبالتالي فإننا نعتقد أن الشروط الضرورية الازمة لتحقيق أهدافنا قد أصبحت متوفرة أكثر من أي وقت مضى .

وأخيرا فإنها هامة لأنها ، إذ تتصادف مع نهاية مدة توليككم لمنصبكم ، سيدى ، بوصفكم رئيسا لدوره الجمعية العامة العادية الرابعة والأربعين ، تتتيح لنا فرصة جديدة لتأكيد تقديرنا لادائكم الرائع الذي قدمتم به بكفاءة وفعالية وايشار للفيس على النفس .

إن وفدي يود وبالتالي أن يشيد بكم اشادة تستحقونها تماما لأنكم قد شرفتم إفريقيا كلها كما شرفتم بلدكم العظيم الذي يرتبط به بلدي ، السنغال ، بعلاقات عريقة من الصداقة الوطيدة والأخوة والتعاون .

أود أيضا أن أوجه التحية للأمين العام لمنظمتنا ، السيد خافيير بيرييز دي كوييار ، الذي أسمى بموهبة التي هي محل تقدير وثناء الجميع ، في اعطاء مكانة جديدة للأمم المتحدة وجعلها محفلة محترما يمكن التعويل عليه . وإن التقرير الشامل والمناسب الذي قدمه توأ يشير بوضوح إلى فضائله الكبيرة العديدة وبعد نظره وتفانيه للممثلين النبيلين ، مثل السلم والعدالة لصالح البشرية .

إذ أعود إلى الموضوع قيد النظر ، أود أن أقول أن وفدي يؤيد تماما التقرير المقدم من مجموعة الرصد التابعة للجنة المخصصة لمنظمة الوحدة الأفريقية للجنوب الأفريقي بشأن حالة تنفيذ اعلان هاراري والإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الأفريقي . وفي ذلك الصدد ، أود أن أؤكد أنه بفضل جهودنا المشتركة وجهود الحركات المناهضة للفصل العنصري ، وخاصة المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لازانيا ، وشجاعتها وتصميمهما محل اعجاب ، تحققت اصلاحات هامة في جنوب افريقيا .

بيد أن هذه التغيرات ، رغم طابعها المبشر بالخير ، تحتاج الى المزيد من التقوية والتعزيز لانه لا يمكن اعتبارها وافية بالمبادئ الاساسية للديمقراطية الحقة في جنوب افريقيا ، كما نص عليها بوضوح إعلان هراري والإعلان الذي اعتمد هنا في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة .

نود أن نؤكد أن قيام ديمقراطية حقة ينطوي بالضرورة على تفكير نظام الفصل العنصري وإقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا استنادا الى انتخابات عامة والى المشاركة الحرة لجميع سكان جنوب افريقيا وعلى قدم المساواة .

إن إطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، والرفع الجزئي لحالة الطوارئ ، والاعتراف بأحزاب سياسية معينة ، بما فيها المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، والوعود بإلغاء نظام الفصل العنصري ، بالإضافة الى المفاوضات الدائرة الان بشأن مستقبل البلاد ، كلها دلائل مبشرة بالخير لا ينبغي تجاهل أهميتها .

ولكن لا يزال من اللازم التغلب على عقبات كبيرة من بينها إصرار حكومة بريتوريا على رفض إلغاء قوانين الفصل العنصري ، وتأمر قوات الشرطة في جنوب افريقيا بهدف نشر التزاعات والعنف بين السكان السود في البلدات ، واستمرار حالة الطوارئ في مقاطعة ناتال .

إن رفع سلطات جنوب افريقيا الرسمي "تقاسم السلطة" و "حقوق المجموعات" يعطي الأقلية البيضاء حق الحيلولة دون تحقيق سكان جنوب افريقيا طموحاتهم المشروعة .

لا شك أن هذه الحقائق المأساوية دليل واضح على عدم اقتناع قادة بريتوريا بالحاجة الى إيلاء الاولوية المطلقة للاستئصال الفوري لنظام الفصل العنصري الشائن والمخزي .

يكفي لكي يقتتنع المرء بذلك لأن يرجع الى تقرير الامين العام ليجد أن السكان السود في جنوب افريقيا لا يزالون يعانون من إجحاف اقتصادي واجتماعي خطير تمخض عنه الفصل العنصري . إن الاختلالات الواضحة ، خصوصا في مجالات توزيع الاراضي والإسكان والتعليم والعملة والصحة ، لا تشعر بالتأكيد السكان السود بالثقة بما تقدمه المؤسسات الوطنية على أنه عملية ديمقراطية .

يرى وفد بلدي أنه لا ينبغي في الوقت الحالي تهيئة نظام بريتوريا ، بل تشجيعه على أن يترجم وعوده وإعلاناته إلى إجراءات ملموسة ذات مغزى . وللحثه على أن يفعل ذلك ، من الضروري زيادة الضغوط لتحمل الحكومة على إدخال تغييرات بعيدة الأثر لا يمكن عكسها في جنوب افريقيا .

لا يمكن تحقيق هذه التغييرات إلا بعد إلغاء صكوك الفصل العنصري القانونية الأساسية ، لا سيما قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ - وهو الأساس لنظام التصنيف العرقي ؛ وقانون الأراضي الذي لا يبقى للسود ، الذين يشكلون ٧٥ في المائة من إجمالي السكان ، سوى ١٣,٦ في المائة من أراضي ذلك البلد ؛ وقوانين البانتوستانات وقوانين التعليم فيها ؛ والقانون الذي ينص على إنشاء البرلمان في المجالس الثلاثة ، والذي يحرم ٣٧ مليون أسود في جنوب افريقيا من حقهم في الاقتراع .

وهكذا ، فإن من المبكر الحديث عن تفكير نظام الفصل العنصري في الوقت الذي لا يزال فيه ، ونحن نجتمع هنا ، بعض مئات من السجناء والمحتجزين السياسيين يقبعون في سجون جنوب افريقيا ، وفي الوقت الذي تواصل فيه قوات جنوب افريقيا المسلحة الاحتلال للبلدان ، وفي الوقت الذي لا تزال فيه القوانين التي تحد من الانشطة السياسية ، مثل قانون الأمن الداخلي ، نافذة المفعول ، ولا يزال فيه المحاربون من أجل الحرية المنفيون ينتظرون التصريح لهم بالعودة إلى بلادهم .

إن تعليق المحاكمات السياسية وعمليات الإعدام يفقد الكثير من خصائصه الإيجابية لأن بوسع حكومة جنوب افريقيا أن تنهي في أي وقت هذا التعليق الذي أعلنته وأن تستأنف عمليات الإعدام هذه . ومع أن حالة الطوارئ قد تكون رفعت ، فإن القوازين المثيرة للسخط التي تتيح لحكومة جنوب افريقيا أن تلجم مرة أخرى إلى هذه التدابير لا تزال سارية المفعول ، وفي الوقت الذي تواصل فيه قوات الشرطة في جنوب افريقيا قمعها للسكان السود فإنها تعمل على إشارة أعمال العنف بين السود .

بعبرة أخرى ، بغض النظر عن الالتزامات التي قطعتها حكومة جنوب افريقيا على نفسها بعد محادثاتها الأخيرة مع المؤتمر الوطني الافريقي باطلاق سراح جميع السجناء

السياسيين وبالسماح بعودة المنشيدين وبإعادة النظر في قانون الأمن الداخلي ؛ وعلى الرغم من قرار المؤتمر الوطني الأفريقي الشجاع ، الذي أعلنه نيلسون مانديلا نائب رئيسه الفذ ، بالتخلي عن الكفاح المسلح بغية تعزيز الاستقرار وتخفيف حدة التوتر في البلاد ، فإنما نلاحظ بأسف أن بريتوريا لم ترق بعد إلى مستوى مسؤوليتها في تهيئه المناخ المفضي إلى المفاوضات ، وفقا لما جاء في إعلان هراري وإعلان الجمعية العامة ، وإن إعمال هذين الإعلانين وحده هو الذي سيتمكن من إقامة مجتمع في جنوب إفريقيا يقوم على العدالة والديمقراطية والمساواة .

لهذا السبب ينادى وفد بلدي المجتمع الدولي بإلحاح أن يواصل ، وفي الواقع أن يكشف ، العقوبات وغيرها من أشكال الضغط الدولي على نظام بريتوريا بغية إكراهه على الأخذ بالمبادئ الواردة في هذين الإعلانين .

نظرا لأن التركيز الرئيسي في تفكير الفصل العنصري في جنوب إفريقيا يعتمد على الضغوط الداخلية والعقوبات الدولية ، فإنه لا يتبعي تخفيف هذه الضغوط وهذه العقوبات إلى أن تُتم حكومة جنوب إفريقيا إجراء هذه التغييرات الجذرية التي لا يمكن عكس اتجاهها ، والتي ستزيل الفصل العنصري . إننا لم نصل إلى هذه المرحلة بعد ، لأن نظام الفصل العنصري الإنساني لا يزال قائماً ما دامت الأغلبية السوداء لا تزال محرومة من خلال فرض التفرقة العنصرية ، من أبسط حقوقها الإنسانية .

يجب ألا نخدع بالاغاني الساحرة التي يقصد منها أن تكون مدعاه لتهاوننا وتساهلنا إزاء الاجراءات التي تتخذ حالياً في جنوب إفريقيا . على العكس من ذلك ، يتعمد علينا أن نواصل بذل جهودنا والحفاظ على توافق الآراء التاريخي الذي حققه باعتمادنا بالاجماع للإعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الإفريقي .

يتعمد علينا أن نزيد من ضغوطنا وأن نحطم نير الفصل العنصري الخبيث ليتسنى لنا أن نعيد إلى ملايين الرجال والنساء والأطفال في جنوب إفريقيا ، المنشودين في وطنهم ، حقوقهم الكاملة وكرامتهم .

سيتوقف تعزيز مصداقية كفاحنا المتجدد في مناهضة الفصل العنصري ، وهو جريمة ضد الإنسانية ، على قدرتنا على زيادة الحشد للانتصار لقضية عادلة ، بغية إقامة عالم ينعم بالسلم والعدالة ، وهو أثمن إرث يمكن أن نتركه لأبنائنا ، الذين سيكون ممثليهم موضوع اهتمامنا عندما يجتمع رؤساء الدول هنا في أسابيع قليلة في قمة عالمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عملا بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، يسرني أن أعطي الكلمة الآن لممثل مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لازانيا .

السيد ابراهيم (مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لازانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أولا وبادئ ذي بدء اسمحوا لي أن أعبر عن سعادتنا العميقه لرؤيتكم تترأسون دورة الجمعية العامة الرابعة والأربعون المستأنفة . ونحن في الحقيقة واثقون بأن الدورة ، بقيادتكم الحكيمة والمتفانية ، ستنهض بالواجب الهام المعروض عليها ، وهو على وجه التحديد الإسراع بإزالة الفصل العنصري .

(السيد ابراهيم ، مؤتمر
الوحديين الافريقيين لازانيا)

وسمحوا لي أيضا في البداية بأن أقوم - نيابة عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، الأمين على التطلعات الحقيقة المشروعة للغالبية المضطهدة المعذمة - بشكر الجمعية لاتاحتها هذه الفرصة لنا لمخاطبة هذا الاجتماع الهام جدا للجمعية العامة ، واستعراض تنفيذ الإعلان الخاص بالفصل العنصري وأشاره المدمرة في الجنوب الافريقي الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا قد أسمهم في صياغة ذلك الإعلان وفي اعتقاده بتوافق الآراء . ولا يزال المؤتمر يعتبر المبادئ والخطوط التوجيهية الرئيسية الواردة في الإعلان أساسية لاستئصال نظام الفصل العنصري غير الإنساني البغيض وإقامة آزانيا غير عرقية ديمقراطية موحدة حقيقة .

لقد طلب الإعلان من الأمين العام مراقبة الحالة واعداد تقرير مرحلٍ عن تنفيذ أحكام الإعلان . والتقرير المرحلٍ مطروح على الجمعية الان . لقد قابل مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا الفريق الذي أوفده الأمين العام إلى جنوب افريقيا الفصل العنصري ليؤكد حقائق الحالة . كما أسمهم المؤتمر في وضع تقرير فريق المراقبة التابع للجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية . وبذلك نعرب عن ارتياحنا بشأن مضمون التقريرين المفصلين والملاحظات الواردة بهما .

ولهذا فإن أمام الجمعية العامة في هذه الاجتماعات الهمة مهمة القيام بتقييم واقعي موضوعي بشأن ما إذا كانت المبادئ والخطوط التوجيهية الأساسية الواردة في اعلان الأمم المتحدة المعتمد بتوافق الآراء قد نفذت .

إن الإعلان ، أولاً وقبل كل شيء ، يعتبر من الأمور الرئيسية تهيئة المناخ الضروري لتحقيق تسوية تفاوضية في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . وبالتالي فإنه أرسى شروطاً مسبقة ينبغي لنظام الفصل العنصري أن يفي بها على أقل تقدير لتهيئة المناخ المواتي الضروري .

إن الشروط المسبقة الواردة في الإعلان هي أن يكون على جنوب افريقيا أن تقوم بما يلي : أولاً ، أن تخرج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين دون قيد أو شرط ،

(السيد ابراهيم ، مؤتمر
الوحديين الافريقيين لازانيا)

وأن تمتتنع عن فرض آلية قيود عليهم ؛ وثانيا ، أن ترفع الحظر والقيود على جميع المنظمات والأفراد المحظورين والمحروميين من النشاط السياسي ؛ وثالثا ، أن تزيل جميع القوات من البلدات ؛ رابعا ، أن تنهي حالة الطوارئ وتلغي جميع التشريعات الرامية إلى حظر النشاط السياسي ؛ خامسا ، أن توقف جميع المحاكمات السياسية وتتوقف تنفيذ أحكام الإعدام السياسية .

تلك الشروط المسبقة وضعت لتهيئة مناخ مؤات يمكنه أن يمهد الطريق إلى تسوية تفاوضية في جنوب افريقيا الفصل العنصري . وفضلا عن ذلك ، ورد في الإعلان بصراحة أن على النظام أن يفي بالشروط المسبقة الضرورية لتهيئة ذلك المناخ المؤاتي . ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا يود أن يشارك الجمعية العامة في ملاحظة هامة ، وهي أن الشروط المسبقة المذكورة لا يمكن أن تعالج بأي شكل كان دعائما الفصل العنصري . بل على العكس من ذلك ، فإنها توصح فقط رد فعل النظام على مقاومة الشعب المشروعة . وبعبارة أخرى ، إن الشروط المسبقة المذكورة تتطلب ببساطة أن يقوم النظام بسحب رد فعله .

يشير تقرير الأمين العام بوضوح إلى أن هذه الشروط المسبقة المحدودة ولكن الضرورية لم يف نظام الفصل العنصري بها جوهرياً . والشرط المسبق الوحيد الذي وفره النظام هو طلب رفع الحظر والقيود المفروضة على جميع المنظمات المقيدة والمحرومة من ممارسة النشاط السياسي . إذ لا يزال سجناء ومحتجزون سياسيون يعانون في سجون الفصل العنصري ؛ وحالة الطوارئ رفعت بشكل جزئي فقط ؛ ولا تزال القوات العنصرية موجودة في بلدات افريقية وهي الآن تواصل تصعيد العنف ؛ ويقوم النظام الان بالقاء القبض على المزيد من معارضيه . ومن ثم من الدقيق أن نذكر أن نظام الفصل العنصري لم يقم طوال الأشهر التسعة الماضية بالتنفيذ الكامل للشروط المسبقة الضرورية ، ولذلك فإنه فشل في تهيئة المناخ المؤاتي الضروري للتوصل إلى تسوية تفاوضية في جنوب افريقيا الفصل العنصري .

(السيد ابراهيم ، مؤتمر
الوحديين الافريقيين لازانيا)

وبدلا من أن يقوم نظام الأقلية للفصل العنصري بتنفيذ الشروط المسبقة الضورية دون قيد أو شرط فإنه ظل يحاول بيسار تحويل الشروط المسبقة إلى مسائل للتفاوض . وعلى سبيل المثال يطالب النظام بأن توافق حركات التحرر الوطني على تقسيم السجناء والمحتجزين السياسيين إلى فئات . وهذا المطلب العنصري يرمي إلى إذكاء الفرق بين حركات التحرر الوطني ، وبعد انتهاكا تاما للمطالبة الواردة في الإعلان بالافراج غير المشروط عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين . وإن مؤتمر الوحديين الافريقيين لازانيا ، امتناعا للنداء الوارد في الإعلان الاجتماعي ، لا يزال يدين ويرفض جميع محاولات نظام الفصل العنصري لتحويل الشروط المسبقة المذكورة بوضوح إلى مسائل للتفاوض . وفضلا عن ذلك ، فإن المؤتمر ينادي الجمعية أن توافق الامم على أن يفي النظام بالشروط المسبقة دون قيد أو شرط .

يقال في بعض الدوائر إن نظام الفصل العنصري يبدي بعض العلامات على نيته لحل المشكلة عن طريق التفاوض . كما أصدر النظام نفسه بيانات كاذبة عن نيته ، لكنه لم يقم بأعمال ملموسة محددة تؤيدها . على سبيل المثال ، يواصل النظام العنصري إشارة قضية أبناء "يوبينفتون" الأربع عشر الذين اتهموا بموجب قانون الهدف المشترك المريض المثير للخلاف . إن المتهمين في تلك القضية مسنون ويواجهون عقوبة الموت لمجرد تواجدهم أثناء وقوع حادث ذي بواعث سياسية . إن معاملة أبناء "يوبينفتون" الأربع عشر وأبناء "شاربفيل" الستة تشهد على أن النظام العنصري غير قادر على تأكيد بيانات النية التي أصدرها بعمل واضح ملموس . إن أبناء "يوبينفتون" الأربع عشر وشاربفيل الستة سجناء سياسيون ويجب أن يفرج عنهم فورا دون قيد أو شرط - جنبا إلى جنب مع أولئك المحكوم عليهم بالاعدام والذين لا يزالون مسجونين في سجون جنوب افريقيا الفصل العنصري .

إن إعلان هراري الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية وإعلان الأمم المتحدة الصادر بتوافق الآراء يرسان مبادئ توجيهية هامة ، هي أنه يجب على النظام العنصري أن يفي بالشروط المسبقة الواردة في الإعلان دون قيد أو شرط ، وأن يتبع هذا وقف متبدال متفق

١٧/حـ/حـ

٧٠-٦٩

(السيد ابراهيم ، مؤتمر
الوحديين الافريقيين لازانيا)

عليه للأعمال العسكرية بين نظام الفصل العنصري وحركات التحرر الوطني المنخرطة في
كفاح مسلح ، وأن ما يجري التفاوض بشأنه في جنوب افريقيا الفصل العنصري هو دستور
غير عرقي ديمقراطي لمرحلة ما بعد الفصل العنصري .

(السيد ابراهيم ، مؤتمر
الوحديين الإفريقيين لازانيا)

ولم يؤيد مؤتمر الوحدويين الإفريقيين ذلك المبدأ التوجيهي فحسب ، بل إنه يواصل احترامه ويسر على التقىده به . إن المؤتمر يرفض الطلب العنصري بأن تعلق أو تنبذ الكفاح المسلح المشروع من جانب واحد . فهذا التعليق أو النبذ الإنفرادي لن يؤدي إلا إلى الإنقسام داخل المنظمة وإطالة أمد الفصل العنصري . وعندما لا يكون نظام دي كليرك مستعدا حتى لكيح إمكانية الوصول الحر لاقلية الجناح اليميني البيضاء إلى السلاح ، فإن الأغلبية المضطهدة تكون قد ارتكبت انتشارا سياسيا لو تخلت من جانب واحد عن أسلوب هام للكفاح .

ولعل القليل في هذه الجمعية يدرك أنه في ظل قوانين الفصل العنصري يحقق لا يتحقق أبىغش فوق سن الثامنة عشرة في جنوب إفريقيا العنصرية أن يمتلك ٢٧ سلاحا - نعم ٢٧ سلاحا . إن الجندي المجهز تماما بالسلاح عندما يرسل إلى جبهة للقتال لا يحمل ٢٧ سلاحا . لكن نظام دي كليرك ، وعلى الرغم من ادعاءاته المعلنة بأنه يعارض العنف ، لم يفكر حتى في إلغاء أو تعديل القانون الذي يسلح قانونا فاشيا الجناح اليميني البيغي في جنوب إفريقيا القائمة على الفصل العنصري .

ومن ناحية أخرى فإن إفريقي المحروم من حقه الانتخابي يمكن أن يتعرض للمحاكمة في جنوب إفريقيا القائمة على الفصل العنصري لمجرد امتلاكه مطاواة يزيد طول نصلها على ثلاثة بوصات .

إن قوانين الفصل العنصري وسياساته ومؤسساته كانت ولا تزال السبب الرئيسي للعنف في جنوب إفريقيا القائمة على الفصل العنصري . وأية معارضة ، ولا سيما المعارضة السلمية ، لنظام الفصل العنصري يعتبرها شرطة وقوات النظام المولعة بإطلاق النار هدفا في مرماها . كان هذا هو الحال في شاربفيل ولانغا في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ ، عندما دعا مؤتمر الوحدويين الإفريقيين إلى حملة غير عنيفة ضد تصاريح المرور وقد تل ذلك الحملة . إن مرتكبي مذبحة شاربفيل معروفون للجميع . وبعد ثلاثين عاما تطلق القوات العنصرية الرصاص مرة أخرى في سيبوكتنخ على المتظاهرين المسلمين بنفس الطريقة التي قتلوا بها في شاربفيل ولانغا في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ .

في الوقت الحالي يتضاعد العنف في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . إن سياسات النظام وأعماله هي المسئول الأول عن موجة المذابح الطائشة التي تعمق ببلدنا . وهناك أدلة وفيرة على أن النظام له يد في موجة العنف مشترك فيها . وفي الوقت ذاته يحاول النظام أن يصور العنف المتزايد على أنه صراع بين المنظمات أو ما يسمى عنف السود ضد السود . إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين يدين بشدة المناورات الخبيثة التي يرمي بها النظام العنصري إلى إذكاء لهيب العنف ومحاولة صرف المغضوبين عن توحيد صفوفهم والتركيز ضد العدو المشترك ألا وهو دولية الفصل العنصري .

إلا أن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لم ينجف في هذه المذبحة الطائشة . فلديه رؤية واضحة عنمن هو العدو الرئيسي وما هي الأولوية . والأولوية هي القضاء على العنصرية وتحقيق التحرير الوطني وتقرير المصير للأغلبية المغضوبة والممحومة . لكنه على الرغم من أننا لا نشارك في تلك المذبحة الحمقاء ، فإن مؤتمر الوحدويين الافريقيين يساوره قلق عميق إزاء موجة العنف الأخذة في التضاعد . ونرى أن النظام مسئول إلى حد كبير عن العنف الحالي . ونحن في مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، ومن خلال خبرتنا العملية ، نسلم أيضاً بالحاجة الماسة إلى تعزيز الثقافة الديمقراطية فيما بين الشعب المغضوب . إننا ندين أية محاولة تقوم بها أية منظمة لفرض الهيمنة عن طريق اللجوء إلى القوة أو التخويف ، ونعتزف بأن هناك اتجاهات سياسية مختلفة في آزانيا ، وأن كلاً من هذه الاتجاهات لا بد أن يسمح له بأن يعلن بحرية عن سياساته وبرامجها ، شريطة ألا يناصر العنصرية أو التبعض الإثنى . ونعتقد أن هذا الالتزام سيقلل بشكل جذري من الصراع الذي لا ضرورة له والخسارة التي لا مبرر لها في الأرواح في بلدنا .

إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ظل يخوض كفاحاً مسلحاً مشرعاً ومسئولاً رهاء ثلاثة عقود . وقد شُنق العديد من وطنيينا لمقاومتهم المسلحة . وعلى الرغم من وحشية العنف العنصري فليس هناك دليل على أي حادث قام فيه جيش التحرير الشعبي

(السيد ابراهيم ، مؤتمر
الوحديين الافريقيين لازانيا)

الازاني ، وهو الجناح العسكري لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، بآئي هجوم مسلح غير مسؤول ضد مدنيين . وعلى النقيض من ذلك ، فإن فرق القتل التابعة للنظام العنصري محت تماماً من الوجود أسرة السيد تشاند بأكملها على الحدود مع بوتسوانا ، وهدمت منزله بالمتفجرات . لقد أطلق الرصاص على السيد تشاند وزوجته وثلاثة من أبنائه - إثنان منهم أبكمان - في أسرّتهم قبل نسف منزلمهم بالمتفجرات .
وببناء على ذلك ، فإن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا يرفض الطلب العنصري بأن نشرع السلاح من جانب واحد . ولكننا على استعداد لأن ننظر بجدية في التوصل إلى وقف متفق عليه للأعمال العدائية ، وهو ما يدعو إليه إعلان هراري وقرار الجمعية العامة المتخذ بتوافق الآراء .

إن قرار الجمعية العامة المتخذ بتوافق الآراء واضح ومحدد تماماً في إصراره على أن الهدف من أية مفاوضات يجب ألا يكون إصلاح الفصل العنصري أو تعديله . فالفصل العنصري يجب استئصال شأفتة تماماً وبالكامل . وبالتالي فإنه لا يمكن التفاوض بشأن الفصل العنصري - ودعائمه على وجه الخصوص . ووفقاً لقرار توافق الآراء ، فإن ما ينبغي التفاوض عليه هو الدستور الديمقراطي غير العنصري الجديد لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، يعتقد مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا اعتقاداً راسخاً أن الممثلين المنتخبين ديمقراطياً هم وحدهم الذين يمكنهم أن يطالبوا بحق ولاية وضع دستور جديد لبلدنا . وببناء على ذلك فإن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا دعا إلى إنشاء جمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطياً . وكل آراني يزيد عمره على ١٨ سنة ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، ينبيء أن يسجل في سجل عام للناخبين ، وأن يصوت لصالح جمعية تأسيسية ديمقراطية غير عنصرية . وتلك الجمعية المنتخبة ستكون نيابية بحق ، وسيكون لها ولاية وضع الدستور الجديد . ويرى مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أن هذه هي الصيغة الأكثر ديمقراطية لحل المشكلة في بلادنا .

(السيد ابراهيم ، مؤتمر
الوحديين الافريقيين لازانيا)

إن الرفض الواضح من جانب نظام دي كليرك لأن يعرب عن رأيه بشأن الأساسيات - أي التنفيذ غير المشروط للشروط المسبقة المنصوص عليها من أجل خلق المناخ المؤاتي - ورفضه أن يقبل بضرورة وجود وقف متتبادل متفق عليه للأعمال العدائية العسكرية ، ورفضه قبول المبدأ الديمقراطي - مبدأ حكم الأغلبية ، وجميع المبادئ الأساسية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة ، يجعل من الحتمي أن تبقى وأن تستمر العزلة الداخلية والدولية والجزاءات المفروضة على نظام الفصل العنصري .

(السيد ابراهيم ، مؤتمر
الوحديين الافريقيين لازانيا)

وعلاوة على ذلك ، فإن قرار الامم المتحدة المتعدد بتوافق الاراء ينبع بجلاء على أن الدول الاعضاء ملتزمة بمواصلة الضغوط الدولية :

"ضد نظام الفصل العنصري الى أن يسقط هذا النظام وتتحول جنوب افريقيا الى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصري ..." (القرار دإ- ١/١٦ ، المفتاحان ٤ و ٥) ومن الواضح للجميع أننا بعيدون عن رؤية نهاية هذا النظام الان . ولذلك ، فإن أي تردد في أي شكل من أشكال الكفاح أو الضغط في هذه اللحظة لن يؤدي إلا الى إطالة المعاناة الناجمة عن الفصل العنصري في بلدنا .

إن المقاومة الداخلية والعزلة الدولية والجزاءات الطوعية والانتقائية ارغمنت نظام الفصل العنصري على اتخاذ صورة المصلح - وأكرر صورة المصلح - لأن دي كليرك ذكر في بيان ألقاه مؤخرا ، وأوردته صحيفة "لندن تايمز" الصادرة في ١٨ نيسان / ابريل ١٩٩٠ :

"أن الذين يتمتعون الان بالحقوق السياسية الكاملة ليسوا على استعداد لترك منصة التاريخ مودعين ومعتذرين . بل على عكس ذلك ، هناك دور أساسي يتنتظرهم في أي قدر جديد . ولن نتخلى عن الحريات والقيم التي بنيت على امتداد ٣٥ سنة" .

- ٣٥ سنة من الفصل العنصري .

ولكن الفصل العنصري - على الرغم من اتخاذة صورة المصلح - لا يمكن إصلاحه . ويجب القضاء الكامل عليه ، وهذا ما سيحدث . ومن واجب المجتمع الدولي ، بالاشتراك مع الأغلبية المضطهدة في بلدنا ، أن يعمل على تحقيق القضاء السريع على نظام الفصل العنصري .

وان مؤتمر الوحديين الافريقيين لازانيا يؤمن بإيمانا قويا بأن وجود مزيج من المقاومة الداخلية الموحدة المبدئية والعزلة السياسية الدولية والجزاءات لا يزال يمثل الضمان الامثل للتنفيذ العاجل للمبادئ والتوجيهات الواردة في إعلان هراردي وإعلان الامم المتحدة التوافقي .

(السيد ابراهيم ، مؤتمر
الوحديين الافريقيين لازانيا)

ونحن في مؤتمر الوحدويين الإفريقيين نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والموقعة على الإعلان التوافقي ، على إبقاء الجبهة الموحدة الدولية والمعارضة المبدئية لنظام الفصل العنصري - مع مراعاة أن الهدف الرئيسي يتمثل في القضاء التام على سياسات الفصل العنصري المدانا عالميا وليس إصلاحها أو إصلاح الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقاً لمقرر الجمعية العامة المستخد في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أعطى الكلمة الآن لممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد موتفالو (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا) (ترجمة
شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ويسعدني بمحنة خاصة أن أحبي هذا الجمع بالنيابة عن اللجنة التنفيذية الوطنية وعن أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي كافة .

السيد الرئيس ، من دواعي الارتياح العظيم أن أراكم تترأسون مداولاتنا في هذه الدورة الرابعة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة . ومما له دلالة خاصة أن الجمعية العامة اعتمدت في ظل رئاستكم الإعلان التوافقي التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الافريقي . إن خيرتكم الواسعة والعميقة في الأضلاع بمهام الرئاسة في كثير من السنوات التي عملتم بها رئيساً للجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ستعود دون شك بفوائد عظيمة على هذه الدورة .

ولذلك ليس من ضروب المبالغة القول أنكم مثلتم بلادكم ، نيجيريا ، تمثيلاً يدعو إلى الإعجاب ، وهو بلد أسمه إسهاماً كبيراً في الكفاح ضد الفصل العنصري .

واسمحوا لنا أن ننتهز الفرصة لنشنقاً على اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، تحت الرئاسة القديرة للسفير ابراهيم غامباري . لقد كانت اللجنة الخامسة مصدر دعم والهمام لشعب جنوب افريقيا المكافحة ضد نظام الفصل العنصري . وعلى هذا المنوال ، نود أن نقر بالمساعدة القيمة التي نتلقاها بشكل ثابت من مركز مناهضة الفصل العنصري ، برئاسة الأمين العام المساعد ، سوتيريوس موسوريون .

(السيد مونفالو ، المؤتمر الوطني
الافريقي لجنوب افريقيا)

إن المؤتمر الوطني الافريقي يؤكد من جديد على التقييم الوارد في إعلان هراري وإعلان توافق الآراء بشأن هناك

"... مجموعة متضادة من الظروف يمكن أن تتيح إمكانية إنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض اذا توفر استعداد واضح لدى نظام جنوب افريقيا للدخول في مفاوضات حقيقة وجدية". (القرار دا ١٦١، ص ٥)
وفي عزمنا على الاستغلال الكامل للظروف المؤاتية ، استرشدنا بالحقائق القاطعة التالية .

أولا ، ان الفصل العنصري لعنة وآفة حلت بشعب جنوب افريقيا والجنوب الإفريقي كله ويجب القضاء عليه دون إبطاء .

ثانيا ، ان الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه بل يجب القضاء عليه .

ثالثا ، لا بد في النهاية لكل مواطن جنوب افريقيا أن يشارروا ، في السراء وفي الضراء ، مصيرا مشتركا ، ومن واجبنا أن نتدخل لضمان تحقيق أفضل نتيجة ممكنة .

رابعا ، لا يمكن لمؤسسى الفصل العنصري وحماته أن يملوا جدول أعمال عملية القضاء على هذا النظام الإنساني وسرعة تنفيذها .

خامسا ، تزداد في ظل الظروف الحالية أهمية مقاومة الإغراء الخطير المتمثل في الخوض في اللغة المنمقة الرنانة غير العقلانية واتخاذ مواقف لا تتن عن المسؤولية .
سادسا ، لم توجد مطلقا حاجة أكبر مما هي عليه اليوم الى ممارسة الضغط على نظام جنوب افريقيا لجعله يتخذ الموقف الاكثر عقلانية وإيجابية في البحث عن حل عادل و دائم لمشاكل الفصل العنصري .

سابعا ، يجب بالضرورة أن يشتمل أي حل عادل و دائم لمشكلة الفصل العنصري قيام جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة .

ثامنا ، تمثل الوسيلة الاكثر فعالية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد في كسب التعاون الضروري من جانب نظام بريتوريا في مواملة الضفوط الحالية - ولاسيما الجزاءات .

(السيد مونغالو ، المؤتمر الوطني
الأفريقي لجنوب افريقيا)

تاسعا ، لاينبغي وقف هذه الضغوط إلا عندما تحدث تغييرات عميقة لا رجعة فيها
 في جنوب افريقيا ، وينبغي لنا جميعا أن نعمل بدأب من أجل القدوم السريع لهذه
 اللحظة .

وكما تدرك الجمعية ، ما فتئ المجلس الوطني الافريقي يحتل مكانا مركزيا في
 الكفاح ضد الفصل العنصري لغاية هذا اليوم . وإننا عازمون ، في ظل الظروف
 الحالية ، واسترشادا بالحقائق الشابطة غير المنقوصة السالفة الذكر ، أن نبذل
 قصارى جهودنا لثلا نعطي أي طرف من الأطراف أية حجة لإضاعة الفرصة للتحرك نحو الأمام عن
 طريق المماطلة المتعتمدة وغير المتعتمدة . وبهذا الإحسان وبهذه الروح أجري نائب
 رئيسنا اتصالات غير رسمية بـ . و. دي كليرك وببعض وزرائه حتى قبل الإفراج عنه من
 السجن .

(السيد مونغالو ، المؤتمر الوطني
الأفريقي لجنوب إفريقيا)

وعلى نفس المنوال اشتركتنا مع دي كليرك ووزرائه في اتصالات رسمية ، مثل اجتماعات غروت شور وبريتوريا ، أدت إلى الإصدار المشترك للمحاضر . وفي جميع الحالات كان هدفنا التعجيل بإزالة العقبات الماثلة أمام المفاوضات . ولا يدهشا أن هذه المحاولة لم تكن خالية من النكسات ، ولكنها حققت بعض أوجه التقدم .

إننا بالتأكيد نرحب برفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي ورفع الحظر ، أو إزالة القيود ، عن ٢٢ منظمة أخرى ومئات الأفراد . ونأمل أن تظل عملية الإفراج عن السجناء السياسيين التي بدأت في ١ أيلول/سبتمبر من هذا العام في مسارها وأن تمضي بسرعة . كما نود أن تظل حكومة دي كليرك عند كلمتها بالغفو عن جميع المنفيين السياسيين ، كما وعدت ، في ١ تشرين الأول/اكتوبر .

لقد مضى تسعة أشهر على اعتماد الإعلان التاريخي بتوافق الآراء . ومنذ شهرین ، لاحظ الأمين العام في تقريره الصادر في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ما يلي :

"إن السياسة الشجاعة الجسورة التي ألم بها الرئيس دي كليرك حكومته تتتيح إمكانيات واضحة لتفكيك نظام الفصل العنصري" . (A/44/960 ،

(الفقرة ١٠)

وفي نفس التقرير ، لاحظ الأمين العام وهو يحذر من التفاؤل السابق لآوانه : "العملية السياسية الموجهة إلى تفكيك نظام الفصل العنصري لاتزال في مرحلة مبكرة" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١٦)

كما لاحظ الأمين العام الملاحظة المعبرة بأن :

"قضية العنف ، لاسيما في ناتال ، تستلزم معالجتها على وجه السرعة وعلى أعلى مستوى ، لانه إذا سمح لها بالاستمرار دون عائق قد تمثل العواقب المترتبة عليها صعوبات جسيمة في طريق العملية السياسية" . (المرجع نفسه ،

(الفقرة ١٢)

ورأينا المدروسو هو أن ملاحظات الأمين العام وجيهة للغاية وتستحق قسطاً من الاهتمام . وفي معالجة المسائل المطروحة على وجه التحديد سيتسنى لنا أن نقرر

(السيد مونفالو ، المؤتمر الوطني
الافريقي لجنوب افريقيا)

امتثال أو عدم امتثال نظام جنوب افريقيا لاحكام إعلان الامم المتحدة . وعلى حين أن من الصحيح أن نظام جنوب افريقيا قد بدأ في سياسات شجاعة وجسورة ، فإن من دواعي الأسف العميق أنه لم يتمكن من الوفاء التام بمتطلبات الإعلان .

فيما ذي بدء ، مازالت القوات في الاوطان ، ولا سيما في ناتال ، في شكل الكتيبة ٣٣ السيئة السمعة وغيرها من وحدات الجيش . ومازالت المحاكمات السياسية ، وكذلك حالات الاحتجاز دون محاكمة مستمرة . ولابد أن نظام بريتوريا يحتفظ بقوى قمعية مفرزة وبقدرتها على الرجوع عن معظم التدابير التي اتخذها حتى الان إن لم يكن جميعها . ويرجع هذا إلى أن القوانين القمعية الواسعة النطاق ، مثل قانون الأمن الداخلي وقانون السلامة العامة ، لا تزال سارية وموجودة في تشريعات بريتوريا . وتدرك الجمعية العامة أنه تحت ستار قانون الأمن الداخلي يواصل نظام بريتوريا ممارسة الاحتجاز دون محاكمة . ونفس ذلك القانون يزود بريتوريا بسلطات لتعلن في جملة أمور عدم شرعية بعض المنظمات وحظر بعض المنشورات وبذلة التحقيقات في المنظمات والمنشورات بغية النظر في حظرها ، والاحتفاظ بقائمة موحدة بأعضاء المنظمات اللاشرعية وحظر وتقيد المنظمات والأفراد .

ويخول قانون السلامة العامة بريتوريا سلطة إعلان حالة الطوارئ وفقاً لتقديرها ، كما فعلت مؤخراً عندما جلت ٣٧ منطقة "مناطق متاثرة" ، وفرضت عليها حالة الطوارئ التي كانت قد رفعتها أولياً وجزئياً في ثلاث من المقاطعات الأربع في جنوب افريقيا في ٧ تموز/يوليه من هذا العام .

ولهذا فإن من الواضح أنه لا يمكن أن توجد ديمومة أو عدم عكس مسار للتدابير التي اتخذها دي كليرك حتى الان دون إلغاء كامل تشريعات بريتوريا القمعية .

إن العنف الذي مازال يتماًعاً هو كذلك سبب قائم ومتوازٍ يدعو إلى الشعور بالقلق البالغ فيما بيننا . وعلى حين أن العنف بدأ في بعض الأحيان قاصراً على مقاطعة ناتال ، فإنه يمتد الآن إلى مقاطعات أخرى بدافع من انكباتها والبيوض وجماعات العيون الساهرة اليمينية المتطرفة التي تحرضها عناصر هامة في المؤسسة الأمنية

(السيد مونفالو ، المؤتمر الوطني
الأفريقي لجنوب إفريقيا)

لبيريتوريا . وقد تأثرت "ويلكوم" ، في ولاية أورانج الحرة ، و "سيبوكونغ" ، فسي ترانسفال تأثراً شديداً على وجه الخصوص . وإذا نحن على اقتناع بأن على دي كليرك التزاماً بكبح هذا العنف ووقفه ، فقد قمنا بحثه في مناسبات عديدة ، سراً وعلانية ، على أن يفعل ذلك . بل ذهبنا إلى ما هو أبعد من ذلك . وعن طريق حكم بارز في مذكرة غرót شور ئلزمنا أنفسنا بالحل العاجل لهذا الصراع . وفي الدعم المبدئي لذلك التعهد أوقفنا كذلك جميع الأعمال المسلحة بغية الإسهام في تهيئة مناخ خال من العنف . إن زعماء الكنيسة ، في جهد يرمي إلى وقف تصاعد العنف ، قد قدموا مؤخراً إلى دي كليرك شهادات موقعة تبين بجلاء تورط الشرطة في هذا العنف . ولجنة غولدستون ذاتها ، التي أسسها نظام جنوب إفريقيا للتحقيق في عمليات إطلاق الرصاص في سيبوكونغ ، قد نشرت مؤخراً نتائجها ، التي جاء فيها أن إجراءات الشركة لم يكن لها ما يبررها وأوصت بأن يقوم النائب العام بالتحقيق في تصرف مختلف رجال الشرطة . والمؤتمري الأفريقي بدورة ملتزم بالبحث عن حل سريع لهذه المذبحة . وفي هذا الصدد ، انيطت لجنة تتتألف من أعضاء لجنتنا التنفيذية الوطنية مسؤولية الاتصال بمختلف أطراف النزاع . وهذا يتضمن ترتيب الاجتماعات بين قيادة المؤتمري الوطني الأفريقي وأي شخص له صلة بمثل هذا الحل .

وسير الجمعية العامة أن تعلم أنه بالامض ، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قام نائب رئيس المؤتمري الوطني الأفريقي على رأس وفد مؤلف من ٢٢ عضواً ، معظمهم من ناتال ، بالاجتماع مع دي كليرك وثلاثة من وزرائه لمناقشة هذا العنف على وجه التحديد . وقدمت المقترنات التالية إلى الحكومة .

واحد ، يجب على الحكومة المركزية أن تمسك بزمام القانون والنظام في مقاطعة ناتال برمتها . ولا بد من وضع هيكل قيادي مركزياً يوجه جميع القوات الأمنية في المنطقة حتى تكون هناك نقطة ارتكاز للرجوع إليها .

اثنان ، يجب إنشاء فريق عامل رفيع المستوى بين الحكومة والمؤتمري الوطني الأفريقي بغية المساعدة على استعادة النظام والقانون .

ثلاثة ، يجب أن تكون القوات الأمنية حيادية .
 أربعة ، يجب إنشاء آليات للاتصال والرصد الفعالين بين المؤتمر الوطني الأفريقي والقيادة المركزية .
 خمسة ، يجب زيادة محاكمة الأفراد الذين تتتوفر ضدهم الأدلة على ارتكاب الجرائم .

ستة ، يجب إنهاء حالة الطوارئ في ناتال .

سبعة ، يجب إنشاء محاكم خاصة وتعيين مدعين خاصين ، ويجب وضع برنامج فعال لحماية الشهود بغية استعادة نظام العدالة .

ثمانية ، يجب عكس تعديل قانون ناتال الخام بالأسلحة الثقافية وخاصة في ضوء المظاهرات المخطط لها أن تحدث في عطلة نهاية الأسبوع المقبلة .

تسعة ، لا بد من توفير الحماية للزعماء الذين سيخاطبون ساكني الأبنية لمناشدتهم وقف العنف .

إن أعلى أولوية بالنسبة للمؤتمر الوطني الأفريقي تمثل في تحريك العملية السياسية صوب القضاء على الفصل العنصري إلى الأمام بأسرع ما يمكن . ومع ذلك ، مهما تكن جسامة دورنا كما هو متصور ، لا بد من الاعتراف بذلك بأن هناك أطرافا هامة أخرى في صراع جنوب إفريقيا . ومن المأمول أن ينضم جميع الذين يقدرون المثل الأعلى المتمثل في إيجاد جنوب إفريقيا ديمقراطية إلى الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف .

ومن المأمول أيضا أن شعوب العالم ، تمشيا مع الإعلان ، ستتشجع الذين يحاربون الفصل العنصري بزيادة المساعدة المادية لهم . وفي هذا الصدد ، نود أن ننتهز الفرصة لمناشد المجتمع الدولي ، بما في ذلك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، أن يساعد في هذا البرنامج لإعادة دمج السجناء السياسيين السابقين وإعادة توطين المنفيين السياسيين العائدين إلى وطنهم .

(السيد مونفالسو ، المؤتمر
الوطني الافريقي لجنوب افريقيا)

لقد سعينا ، في كل ما قلناه ، إلى معالجة مسألة ما إذا كان بوسع الجمعية العامة أن تقرر بجدية أن التغيرات الحاملة في جنوب افريقيا ذات طابع عميق لا يمكن عكسه . وما كان لأي شيء أن يسرنا أكثر من أن نطلب اليكم تخفيف بعض الالتزامات التي قطعتموها على أنفسكم تأييدا للنضال ضد الفصل العنصري . إلا أن هذه اللحظة ، للأسف ، لم تحن بعد . ولا يسعنا إلا أن نتوصل إلى استنتاج مفاده أن التغيرات التي حدثت ليست بهذا الطابع . وفي ظل هذه الظروف ، يبدو أن السبيل المنطقي الوحيد المتrocك للجمعية العامة البقاء على هذه التدابير التي فرضت ضد نظام الفصل العنصري بهدف تشجيعه على التخلص عن الفصل العنصري .

لقد ساعدت الجهد المبذولة من جانب شعب جنوب افريقيا بالاقتران بالضغوط الدولية القائمة في إيجاد إمكانيات لإحراز تقدم صوب العملية السياسية الرامية إلى استئصال الفصل العنصري . وفي الواقع ، لقد أحرز بعض التقدم . ولكي نضمن استمرار هذا التقدم حتى يصبح "عميقا لا يمكن عكسه" ، نناشد رسميا المجتمع الدولي أن يواصل الضغوط الحالية على بريتوريا إلى أن يطلب شعب جنوب افريقيا تخفيف هذه الضغوط ورفعها . ونأمل ألا تكون هذه اللحظة بعيدة في المستقبل .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥